الجلسة التاسعة عشرة

- التاريخ : الثلاثاء 7 صفر 1419 (2 يونيو 1998)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.
- التوقيت : ثلاث ساعات وخمس وأربعون دقيقة. ابتداء من الساعة الثالثة وربع بعد الزوال

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

أفتتحت الجلسة،

السيد وزير الدولة في الداخلية،

السادة الوزراء،

حضرات السادة والسيدات المستشارين،

بتوفيق من الله وعونه نعقد جلستنا الأسبوعية المخصصة لأسئلة السادة المستشارين الشفوية ويتضمن جدول الأعمال أسئلة آنية ترتبط بقطاعات الداخلية والإقتصاد والمالية والشؤون الخارجية كما سنعرض ضمن هذه الجلسة الأسئلة أخرى في مواضيع مختلفة تتصل بقطاعات الداخلية كذلك الاقتصاد والمالية، العدل، التربية الوطنية، النقل وأخيرا الإسكان.

الكلمة الآن للسيد الأمين المحترم لعرض المراسلات قليتفضل.

✱ السيد أمين الجلسة :

شكرا،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار المجلس الدستوري رقم 98-243 م د بتاريخ 28 ماي 1998 المتعلق بالنظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة المجلس كذلك بأعتدار السيد المستشار عقا الغازي عن حضور هذه الجلسة.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد الأمين،

حضرات السيدات والسادة،

نستهل حصتنا بالأسئلة الآنية، آه تفضلوا، الكلمة للسيد الأمين.

✱ السيد أمين الجلسة :

- بلغ عدد الأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين من 26 ماي 1998 إلى غاية 2 يونيو 98، 57 سؤالا شفهيا و 18 سؤالا كتابيا موزعة حسب القطاعات الحكومية كما يلي:

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير الأول المحترم 8 أسئلة شفوية وتم سحب سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الدولة ووزير الداخلية المحترم سؤالان شفهيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل المحترم، 3 أسئلة شفوية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المحترم سؤالان شفهيان، سؤالان كتابيان وتم تحويل سؤال شفوي واحد إلى سؤال كتابي.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية المحترم 9 أسئلة شفهية سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المحترم 8 أسئلة شفهية، 3 أسئلة كتابية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المحترم سؤال شفوي واحد سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني الناطق الرسمي بإسم الحكومة المحترم، 3 أسئلة شفهية سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة المحترم، سؤال شفهي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز المحترم، 3 أسئلة شفهية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية المحترم سؤالان شفهيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن المحترم سؤالان شفهيان، سؤالان كتابيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم 4 أسئلة شفهية، 5 أسئلة كتابية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المحترم سؤال شفهي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشؤون الثقافية المحترم سؤال شفهي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة المحترم سؤال شفوي واحد سؤالان كتابيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الإتصال المحترم، سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري المحترم سؤالان شفهيان، سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات المحترم، سؤال شفهي واحد.

شكرا السيد الرئيس،

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الأمين،

المستشار المحترم السيد سعيد التدلاوي يطلب نقطة نظام أتمنى أن تكون لها علاقة بجدول الأعمال.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكرا السيد الرئيس،

نقطة نظام التي طلبناها السيد الرئيس في داخل فريقنا لنا العديد من الأسئلة السيد الرئيس التي حل أجلها وهي أسئلة ظرفية ولها أهمية بمكان ولكن نرى أنه تعدر على الحكومة ونظرا لغياب العديد من الوزراء.

ونحن نلتمس، السيد الرئيس، أن تنسقوا مع الحكومة في إطار القانون الداخلي، وأن هناك تضامن حكومي، وما يهمنا نحن، السيد الرئيس، هو أن الأسئلة تمر كي تكون الأجوبة لأنها مرتبطة ظرفيا، وخصوصا القطاع السياحي، ونحن في موسم الصيف وهذا القطاع عليه إقبال كبير في هذا الوقت، ولنا أسئلة مهمة جدا تنور الرأي العام، ولهذا نحن نلتمس، السيد الرئيس، أن يطبق القانون الداخلي ويكون تضامن حكومي وتتم إجابتنا وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

بطبيعة الحال الجميع عليه أن يلتزم بمقتضيات القانون الداخلي سيما وأن هناك مسطرة وآجال والأمور واضحة في القانون الداخلي.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

* السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على ملاحظة السيد المستشار أقول بأنه بالنسبة للحكومة جميع الأسئلة التي حل أجلها دستوريا كلها محضرة من طرف الحكومة ومستعدة للجواب عليها. وفي هذا الصدد أطلعت على ملاحظة وردت في إحدى الجرائد وكاتبت رئيس الفريق وأعطيته إحصائية على جميع الأسئلة الجاهزة بالنسبة الحكومة. لكن المشكل المطروح هو أنه حسب النظام المطبق في مجلس المستشارين وهو أن كل فريق له حصة معينة للأسئلة، إذن هناك أسئلة جاهزة ولكنها تتعلق بالفرق لم يعني إما في كوطتها تتجاوزها إذا تم وضع برمجة تلك الأسئلة أو لأنه لم يصل دورها ضمن البرمجة.

أما بالنسبة للحكومة فنؤكد بأنه بالإحصائيات كل الأسئلة ونحن نحرص على أن تجيب الحكومة على الأسئلة قبل أن يحل أجل 20 يوما. نحن نعتبر بأن أجل 20 يوم هو أجل أقصى ولكننا نبذل مجهود من أجل أن تحضر الأجوبة قبل فوات العشرين يوما ولهذا الأمور هي داخلية بالنسبة لمجلس المستشارين ولا ارتباط لها بتاتا بالحكومة. شكرا.

* السيد الرئيس :

نكتفي بهذه الحصة... السيد المستشار المحترم نكتفي بهذه الحصة لأن... تفضلوا. ولكن بإيجاز.

* النائب السيد سعيد التدلاوي :

أسمح لي السيد الرئيس،

توصلنا بلائحة تضم 8 وزراء غائبين، منهم وزير السياحة ووزير الفلاحة الذين يعتذرون للسيد الرئيس، وأسئلة مهمة وعوضناها بأسئلة أخرى وكنا نتمنى أننا نمروا لأسئلة السياحة.

* السيد الرئيس :

طيب، طيب،

ولكن في بعض الأحيان يمكن للوزير أن يكون في مهمة في الخارج.

السيد الوزير.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بغيت نقول للرأي العام ولايمكن أن نتحمل ملاحظة غير صحيحة وفي غير محلها، السيد المستشار يتكلم عن أسئلة آنية والحكومة لها الحق كذلك في أن تأخذ السؤال داخل أجل معين وأن تحضر الجواب بحيث وكذلك كما قلتم للسيد الرئيس أنه الوزير له مهام كذلك خارج المغرب وأنني أبلغ غياب الوزراء قبل ذلك بمدة ليكون في علم مكتب كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب من هم الوزراء الذين سيكونون في تغيب خلال الأسبوع حتى لاتبرمج الأسئلة المرتبطة بهم ولكن مع ذلك بالنسبة للأسئلة التي يحل أجلها الحكومة دائما مستعدة للجواب عنها وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

على كل نسجل ارتياح واستعداد الحكومة الموقرة للإجابة على جميع الأسئلة كما أنه علينا أن نوفق بين قضية الغياب على إثر مهام وكذلك قضية البرمجة، بإذنكم نستهل الحصة الأولى المتعلقة بالأسئلة الآنية بثلاث أسئلة من الأهمية بمكان أسئلة تتعلق بميزانيات الجهات.

هنالك ثلاث أسئلة حول نفس الموضوع، السؤال الأول من المستشارين المحترمين السادة محمد الأنصاري عبد اللطيف أبدوح ومحمد تيتنا العلوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، أعتقد أنه المستشار السيد محمد الأنصاري فليتفضل لتقديم السؤال.

✱ المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة ووزير الداخلية،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

لا يخفى على أحد أن الجهة مؤسسة دستورية أنشئت أصلا في إطار تشييد مغرب قوي وعصري تبعا لطموحات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني دام له النصر والتمكين ومن ورائه بالطبع الشعب المغربي العريق. وإن اختصاصات الجهة المنصوص عليها قانون قصد الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبعا لما يضمنه لها القانون من تمويل متعدد الجوانب ومناسب لتقوم بدورها على الوجه الأكمل.

وإنه تمشيا مع ذلك وانطلاقا من دورية السيد وزير الدولة في الداخلية عدد 128 المؤرخة ب 30 دجنبر 97 قامت مجالس الجهات على الصعيد الوطني بإعداد ميزانياتها الانتقالية وأقول والإستعجالية واعتمادها برسم ماتبقى من السنة المالية (98-97) وذلك خلال شهر يناير 1998.

وإنه من المعلوم أن تلك الميزانيات وجهت للمصالح المركزية التابعة لسلطة الوصاية أي لكم السيد الوزير والمالية قصد المصادقة عليها وذلك منذ أزيد من أربعة أشهر مع العلم أن تلك الميزانيات المرتبطة أساسا بالتسيير والتجهيز بالنسبة للجهات وأنه بدونها لايمكن وضع الهياكل الأساسية للجهات ولا ممارسة اختصاصاتها بصورة طبيعية لتحقق ولو نسبيا ما ينتظر منها.

وأنه مما زاد الأمر تعقيدا أن المجالس الجهوية كانت ملزمة قانونا بتهييء ميزانياتها واعتمادها برسم السنة المالية أي المقبلة (99-98) طبقا للقانون ولدورتيكم كذلك عدد 50 المؤرخة بـ 7 أبريل 1998 قبل متم مايو المنصرم.

وانطلاقا مما ذكر ورفعا للإلتباس وللتساؤلات المطروحة من طرف المستشارين الجهويين والرأي العام الوطني فإننا مضطرين لمساءلتكم السيد وزير الدولة.

أولا هل صادقت المصالح المركزية المختصة على ميزانية الجهات بخصوص المدة المتراوحة مابين يناير، أو فاتح يناير 1998 ومتم السنة المالية، أي 30 يونيو 1998 والتي لم يبق منها إلا أقل من شهر؟

ثانيا، ماهي الأسباب والدواعي التي أدت إلى تأخير المصادقة على تلك الميزانيات رغم طابعها الإستعجالي؟

وآخر تساؤل، ماهي التدابير بالطبع التي ستتخذها المصالح المركزية التابعة لكم وللمالية وبصفة استعجالية لتدارك هذا الموقف الذي جعل المجالس الجهوية في شبه توقف؟ وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الثاني حول نفس الموضوع للمستشار السيد ادريس مرون، فليتفضل... عفوا السيد المستشار إدريس مرون.

✱ المستشار السيد إدريس مرون :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة في الداخلية،

السادة المستشارون،

فعلا الجهات 16 للمملكة وضعت هياكلها كما أرادها صاحب الجلالة وكما تكرست في الدستور، فهيأت ميزانيتها الأولى باستعجال وكانت هذه الميزانية مخصصة لانطلاق الجهات، أي هي ميزانية تأسيسية وبالتالي استعجالية، فالجهات 16 الحالية كلها لاتتوفر على مقرات وعلى وسائل العمل وبالتالي بقيت مشلولة.

فنحن نطالب بأن نعرف مصير الميزانيات التي كانت أرسلت المصادقة، نريد أن نعرف كذلك ويعرف الرأي العام هل الإعتمادات رغم قلتها التي كانت مقررة فيها موجودة أم لا، وكذلك نريد أن نعرف مصير هذه الميزانية وماينتظر الميزانية الحالية التي طلب من الجماعات التابعة للجهات كي تدرسها وتعطي رأيها فيها علما بأنها ضعيفة جدا وإلى كانت ستعرف المصير الذي عرفته الميزانية السابقة. فلا ضيعة الوقت. شكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الثالث يتعلق كذلك بميزانية الجهات سوال تقدم به المستشار السيد الحاج الطاهري فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

السيد الرئيس،

الحاج الطاهري يعتذر عن الحضور وأستسمح السيد الرئيس والسادة المستشارين لإلقاء سؤاله...

* السيد الرئيس :

طيب، يمكن،

هذه الظاهرة لايشير إليها القانون الداخلي ولكن يمكن للمجلس على سبيل الإستئناس أن ينوب رئيس الفريق بتقديم السؤال لما يتعذر على المستشار عدم الحضور... لاتقدير الرئاسة... الرئاسة ترى أنه لاداعي لإرجاع هذا السؤال وتسمح للمستشار السيد عبد الرحمان لبدك رئيس الفريق أن يقدم السؤال.

نقطة نظام أعتقد لاداعي، نعتبرها بأنها سنة حميدة.

نقطة نظام للمستشار السيد أحمد القادري.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس، كان بودنا أن نساير الرئاسة المحترمة في أقتراحها ولكن مع الأسف مقتضيات الدستور وقرار المجلس الدستوري الأخير ينص على أن السؤال الشفوي هو حق شخصي للنائب وللمستشار. ولهذا في نظامنا الداخلي ليس هناك إلا أن يطلب مستشار محترم تأجيل هذا السؤال إلى جلسة أخرى وللمكتب أن يبت في هذه القضية ولهذا لاجتهاد مع النص، نحن نريد أن نساعد الرئاسة ولكن المسألة الدستورية أكثر منا. وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا،

على كل القضية مطروحة على المجلس، الكلمة المستشار السيد عبد الرحمان لبدك.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

المستشار المحترم هو تطرق للسؤال الشفهي، أنا بصدد سؤال أني وهذا هو الفرق بين السؤالين، هذا سؤال أني لايقبل التأخير.

* السيد الرئيس :

هذا عنصر جديد... عنصر جديد... يعني بالنسبة للأسئلة العادية لابد من حضور المستشار بنفسه أما بالنسبة للأسئلة الآنية التي لاتقبل الإنتظار فيمكن الإنابة. هل المجلس يوافق على ذلك؟... طيب الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

تداولت المجالس الجهوية في دورة يناير 1998 بخصوص الميزانية الإنتقالية برسم الستة أشهر المتبقية من السنة المالية (98-97) وصادقت عليها. وتضمنت هذه الميزانيات أعتمادات للتسيير وأخرى خصصت لبرامج التجهيز بهدف وضع الهياكل الأساسية للجهات ووجهت هذه الميزانيات إلى السلطات المركزية قصد المصادقة عليها وبدأت هياكل المجالس الجهوية، مكاتب ولجن في ممارسة أنشطتها طبقا للإختصاصات المخولة إليها الشيء الذي اضطر الآمرين بالصرف عمال مراكز الجهات بالإلتزام بعدة نفقات لضمان السير العادي لأجتماعات هذه الهياكل وتهييئ الوثائق والمعلومات الضرورية وتجهيز مكاتب مؤقتة لهذا الغرض.

ومن جهة ثانية شرعت اللجن المختصة بتهييء الميزانيات برسم السنة المالية (99-98) لعرضها على مداولات المجالس خلال دورة ماي الأخيرة. وأعترضتها عدة صعوبات مرتبطة أساسا بمآل الميزانية الإنتقالية التي لم يصادق عليها بعد.

لهذا فالسؤال هو كما يلي السيد الرئيس. هل ستتم المصادقة على الميزانيات الإنتقالية بالنسبة للجهات للتمكن من صرف ماتم الإلتزام به في باب التسيير، والإعتماد على مابرمج بها في باب التجهيز، المقر، الآثاث إلى آخره. أم يجب أعتبار أنها لم تحظ بالمصادقة وفي هذه الحالة تؤخذ كل التخمينات التي قررت لها بعين الإعتبار عند تهييئ الميزانية للسنة المالية المقبلة إضافة إلى توقعات هذه السنة، يبقى هذا بطبيعة الحال رهين بحجم هذه الميزانيات في باب المداخيل وهو غير معروف لحد الآن نظرا لتزامن وضع ميزانيات الجهات بوضع القانون المالي للدولة ونظرا للعلاقة المالية بهذين الميزانيتين خاصة فيما يخص الموارد المخولة لفائدة الجهات على الدخل. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة في الداخلية فليتفضل للإجابة على الأسئلة الثلاث المتعلقة بميزانيات الجهات.

* السيد إدريس البصري وزير الدولة ووزير الداخلية

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة النواب، السيدة النائبة المحترمة،

باسم الحكومة أشكر السيد محمد الأنصاري الذي تكلم عن عدد من النواب من فريق حزب الإستقلال وكذلك السيد مرون من فريق الحركة الشعبية والسيد لبدك بإسم الفريق الذي تغيب واضع سؤاله.

عن الميزانيات وبداية العمل بالجهات 16، أشكرهم بإسم الحكومة لكون أنهم، جاء هذا السؤال في وقته في ملاءمته الظرفية حيث أن هناك بعض الرؤساء المحترمين للجهات أو كذلك بعض أعضاء مجالس الجهات المعنية وكذلك بعض الناس من الرأي العام أو بعض الصحف تكلمت عن عدم الموافقة عن الميزانية الإنتقالية المؤقتة والتي كانت مدتها 6 شهور، أي من فاتح يناير 98 إلى غاية 30 يونيو 98، هذه هي المدة الزمنية، أما قيمة الغلاف المالي الذي كان مخصصا لهذه المدة للجهات بادرت الحكومة في السنة الماضية عند وضع الميزانية العامة للدولة بادرت الحكومة وباقتراح من وزارة الداخلية كي الجهات التي ستنتخب في الصيف، الماضي تتوفر لهم ميزانية مؤقتة وأنتقالية كي يبدأوا في تهييء عملهم التسييري ريثما يوجدوا أعمالهم كذلك المتعلقة بالهيكلة والتخمينات في التسيير وفي التنسيق وكذلك ماتنوي الجهات القيام به من استثمارات تحتية أو أستثمارات تنموية.

فكان الغلاف 10 ملايير سنتيم، فأنتم تتذكرون وعلى الخصوص السادة الرؤساء والحاضرون هنا وأرى من بينهم المحترم أولا السيد الرئيس والنائب المحترم السيد عبد السلام بروال وبدون شك رؤساء آخرين حاضرين في هذه القاعة المحترمة. أن غداة أنتخاب المجالس الجهوية ومكاتبها ورؤسائها بادرت حكومة صاحب الجلالة بأجتماع منسق، أجتماع للتهييء وللتعارف وكذلك إعطاء سياسيا للجهة وزنها الحقيقي المؤسساتي في هذا البلد الأمين وفي هذا البلد المؤسساتي.

وكان الكل حاضرا رغم ضيق الوقت ورغم كذلك الإنتخابات التي كانت مازالت سارية المفعول، وكان كذلك الإفتتاح من طرف صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لمجلس النواب وبمجلسي البرلمان بغرفتيه مجلس المستشارين للمملكة ومجلس النواب. ورغم هذا كله أجتمعنا وطالبنا عن طريق مذكرة دورية واضحة على أنه في مدة الستة شهور والغلاف المالي الموجود لكي جهة جهة توجد مالها وماعليها لتبدأ إن شاء الله في فاتح يوليوز 1998. (يوليوز 98 - يونيو 99). وتكون الأمور واضحة وموجودة.

وبالفعل، تفضلوا السادة رؤساء المجالس بمعية الولاة الذين هم قانونيا ودستوريا لهم الحق أن يشاركوا المجالس الجهوية في هذا الشأن، وأجتمع الجميع ودرس الجميع واقترح الجميع ماهو بصدد بداية العمل في المستوى الجهوي أي في كل جهة، فأتت جميع الإقتراحات ودرست فعلا من لدن وزارة الداخلية ومن لدن وزارة المالية وأفتح قوسين وأنتم تعرفون هذا.

تعرفون بأنكم أنتم السادة رؤساء المجالس أو أعضاء المجالس القروية أو المجالس الجماعية أو أعضاء المجموعات الحضرية أو كل من يهمه الأمر في مجالس اللامركزية التي توجد ببلادنا.

تعرفون هذا وهذا يجب أن تعرفوه كلكم لأن بعض الناس لايعرفونه أو يتعامون على معرفته، وهي أنه لايوجد هناك أي درهم الذي يصل إلى الجماعات المحلية أو يصرف من لدن الجماعات المحلية إلا والقابض للدرهم، وتعرفون هذا كلكم، وهما مصالح وزارة المالية وأي درهم يصرف في إطار مصاريف (Dépenses) إلا وبإذن وبمفتاح وبموافقة كذلك قانونية لمن يمثل وزارة المالية على الصعيد الوطني.

لندرس مع وزارة المالية دائما تلك المصالح وتلك الاقتراحات ونوقف الأمور كلها بدقة حيث أن كذلك قيل أن في بعض الجرائد أو في بعض الأمور أن وزارة الداخلية أو وزارة المالية وافقوا على شراء سيارات فخمة أو محلات فخمة أو إقامة فخمة.

وأمامكم السادة المستشارين المحترمين أؤكد أن جدية العمل وأنتم تعرفون هذا وتعرفون الشفافية التي تعمل بها وزارة الداخلية معروفة. وهذه الشفافية جعلت في الماضي وفي الحاضر أننا نقف ونتمعن عند كل اقتراح الذي من شأنه أن يعطي بعض المصاريف، ونحن ليس من هذه السنة فقط بل منذ سنين مضت كنا أقترحنا بإسم حكومة صاحب الجلالة على أن كل تبدير في التدبير أو في الصرف هو ممنوع وأذكر ماكان عليه السيد محمد القباج وزير المالية سابقا والمتحدث أمامكم كنا نقف على كل ميزانية ميزانية ونشطب عن الإقتراحات أو المشاريع التي تبين أن هناك تصرف غير معقول وغير أساسي وغير عقلاني وغيزر نومنتوج، فما سار عليه بالأمس سائر عليه اليوم وسيسير عليه في الغد إن شاء الله.

عندما تدارسنا هذه الميزانيات المقترحة إلى حدود الساعة رأينا أن هناك اقتراحات معقولة وهناك اقتراحات غير معقولة. فما هو معقول ويتماشى مع تهييء وضع المصالح الخفيفة في الجهات، خفيفة لأنها قليلة وهذه ينص عليها الدستور والقانون الأساسي أو المؤسس للجهات نظرا لأن صاحب الجلالة نصره الله الواضع للدستور والذي أوحاه ويعطيه أهميته جعل من اللامركزية أو الجهة تمشي خطوة بخطوة مع المصالح الإدارية التابعة للإدارة الترابية، ولاداعي إذاك كي نقوم بالجهات ونعطيهم الوسائل الأولية التي هي لاحاجة لها بها لأنها المصالح التابعة للدولة ومصالح الإدارة الترابية كلها رهن إشارتها.

وعندما درسنا الأمور وعايناها، أتصلنا بوزارة المالية والسيد وزير المالية والإقتصاد وهو حاضر، مر الوقت، لماذا مر الوقت؟... فمعلوم أنه مر الوقت لأنه أنتم لاتعرفون بعض المسائل الداخلية للسير الحكومي ولسير الميزانية، لأنه نحن نهييء ميزانية الدولة إن شاء الله في يوليوز المقبل، عندما ستبدأ من يوليوز المقبل، وكل المصاريف التي لم تباشر

قبل 30 أبريل، أليس كذلك السيد فتح الله، 30 أبريل أو 30 ماي... ربما هذه المرة ونظرا للضيق المالي الحاضر اتفقنا على شهر زيادة ربما، وهذا ليس فيه ضرر بحيث أنه المسائل التي تستخدم بقيت واقفة، والآن نحن بصدد بالفعل، وكاتبناكم لكي لاتقف الحركة، وكاتبنا السادة رؤساء الجهات وكذلك السادة العمال الذين يعملون كي يعدو الميزانيات أو مشاريع الميزانيات المقبلة ليوليوز 98 - يونيو 99)، ونحن الآن بصددها وهذا حتى نقف عند كل شيء ولايوجد هناك سبب لتوجيه التهم لا في التعطيل، لأنه لا يوجد هناك تعطيل، وهانحن أخبرناكم بالظروف كما هي واضحة ويجب أن لانتبادل التهم فيما بيننا وعلى أنه هناك تبدير وهناك كذا أو هناك كدا و كدا.. إن الجهات لم تتوصل بأي سنتيم لكي يعلمها الكل ويعلنها الرأي العام.

وإن شاء الله فإن هذه المسائل لاتقف عند هذا الحد، فإن السادة الرؤساء... والسيد المحترم الذي هو رئيس جهة الشاوية ورديغة والسادة الرؤساء الحاضرون منهم السيد عبد السلام بروال رئيس جهة تازة تاونات والحسيمة، إنهم يعرفون أنهم توصلوا... والناس أعضاء المجالس الجهوية توصلوا بموضوع الإجتماع الدراسي الذي هو ثابت وقار وهادئ وعقلاني والذي سيكون إن شاء الله بوزارة الداخلية يوم الجمعة المقبل لدراسة كل ماهو من شأنه... تبدأ الإنطلاقة للجهة بروح الدستور للجهة، وبروح الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي ستقوم به الجهة والحكومة بأمر من جلالة الملك لاتقتصر ولن تقتصر ولن تقصر من جهدها كي تكون مؤسسة الجهة التي تشكل حلقة قوية ونشيطة تلعب دورها في هذا البلد الأمين وفي هذه المملكة السعيدة إكراما لرعايا جلالة الملك وكذلك احتراما وتشاركا مع الفئة الحية لهذا البلد الأمين والفئة الحية التي يعرفها الجميع وهم من يمثلوا الجهات ومجالس الجهات التي تضم كل الفئات المنتجة والترابية واللامركزية والسياسية. وهكذا سيسير الأمر، وشكرا للسيد الرئيس وشكرا للسادة المستشارين المحترمين.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير على هذه الإيضاحات ودون الدخول في صلب الموضوع لابد من القول بأن الإخوة الذين بادروا وقدموا هذه الأسئلة حقيقة تناولوا موضوع بالأهمية بمكان موضوع يهم مختلف جهات المملكة ونعرف كلنا المشاكل التي تعيشها الجهات وهي تخطو الخطوات الأولى. فلا يسعنا إلا أن نوجه النداء إلى المسؤولين لمعالجة هذه القضية التي لاتقبل أي انتظار، حيث أن الإعتمادات ينص عليها القانون المالي ويجب بطبيعة الحال أن يبادر الجميع إلى تطبيق ما جاء في القانون المالي، هذا قانون صادق عليه البرلمان في ولايته السابقة مع الإعتمادات المرصدة، فيجب وبدون الدخول في أسباب أخرى إلى تطبيق القانون الذي صادق عليه البرلمان في الولاية السابقة مع العلم بأنه في الفترة الحالية العمالات التي تحتضن أو التي هي مقر الجهة، حقيقة أصبحت تعيش العديد من المشاكل بالإضافة إلى مشاكلها الذاتية فهي التي تتولى القيام ببعض المصاريف سيما التجهيزات الأولى والتسيير.

فمرة أخرى نشكر السيد وزير الدولة على الأهمية التي يوليها لهذا الموضوع وعلى المبادرة التي قام بها بتخصيص يوم دراسي خلال هذا الأسبوع يوم الجمعة المقبل كما أشكر إلى ذلك ولكننا مرة أخرى نوجه النداء بأن توفر الحكومة الموقرة الإعتمادات التي ينص عليها القانون المالي لسنة (98-97) على هذا الأساس يمكن الإنتقال إلى السؤال الموالي تحرشات الجيش... تفضلوا...

✱ المستشار السيد... :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا، أشكر السيد الرئيس، على التعقيب الذي ألقاه باسمنا ردا على السيد الوزير، وكذلك أسجل ما جاء في تصريح السيد الوزير والمتعلق أساسا بأن هذه السنة يمكن أن يضاف شهر آخر إضافي وهذه حالة استثنائية كي نتمكن من التغلب على الوضعية التي توجد الآن، وهي مرتبطة طبعا بظروف أنه مؤسسات الجهات هي مؤسسات جديدة في المغرب ولابد من أن هذه البداية تتم بهذه الطريقة.

إلا أنه لابد أن أضيف على أنه إرادة جلالة الملك التي جاءت في خطاب 20 غشت 96 وكذلك ماتبعها من تأييد شعبي من خلال استفتاء 13 شتنبر 1996 والذي عانق هذه التجربة للجهة وأرادها حقيقة أن تكون جهة تنموية في المستوى الذي نطمح إليه جميعا.

كذلك أن هذه البداية نلاحظ على أنه بداية حقيقة ستة شهور هذه، وموضوع الميزانيات طرح بحدة وجميع الجهات تعاني من هذا النقص، وكذلك وهذا موضوع قانوني على أن الجهة باعتبارها أنها جماعة محلية تخضع للقانون الذي ينظم مالية الجماعات المحلية وهو قانون 30 شتنبر 76 وهذا القانون واضح فيما يخص الميزانيات لهذا نحن نطالب من هذا المنبر على أنه هاذ الميزانية لاتسقط وخصوصا ميزانية التجهيز ولاتلغى الإعتمادات المتواجدة بها، بحيث أنها استثناء، إذ كان شهر فسيكون استثناء ويكون حتى هاذ الموضوع استثناء وهاذ الميزانية الخاصة بالتجهيز تضاف الميزانية المقبلة للسنة.

وشكرا السيد الرئيس.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد المستشار في نطاق التعقيب.

* المستشار السيد ... :

نحن نسجل بالفعل على أنه هناك مصاريف معقولة وهناك مصاريف ليست معقولة فإننا ننتظر المعقولة على الأقل وفي نفس الوقت نحن لايخامرنا شك في أن السيد وزير الدولة في الداخلية لا يألوا جهدا من أجل إقلاع الجهات التي كان أحد المشرفين للكبار على إنجاز هذا المشروع الكبير، لكن ذلك يبقى رهينا بالإعتمادات ونطلب من وزارة المالية كي تسير في نفس الإتجاه الذي أراده صاحب الجلالة وأراده المغاربة. وشكرا.

* السيد الرئيس :

هل يمكن الإنتقال إلى السؤال الموالي؟ تحرشات الجيش الجزائري ضد سكان مناطقنا الشرقية هو موضوع السؤال الذي تقدم به المستشار السيد محمد بلعباس حسون فليتفضل لعرض سؤاله.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال الذي بين يديكم يخص موضوعا له أهميته وحساسيته العميقة لأنه يرتبط بممارسة دأبت وتدأب عليها بعض عناصر الجيش الجزائري لحد الإعتداء على الأرض بالتوسع وعلى الأرواح بإزهاق بعضها وعلى الممتلكات ونهب رؤوس الماشية وخلق حالات من الرعب والفزع وعدم الإطمئنان.

على طول أمتداد نقط الجوار في حدودنا الشرقية والشرقية الجنوبية ونؤكد من هذا المنبر السيد الرئيس أننا نعتقد جازمين أن إخوتنا في عموم الشعب الجزائري قاطبة لايمكن أن يقبلوا بالإعتداء بأي شكل من الأشكال على إخوتهم وأبناء عمومتهم وأصهارهم في المغرب.

كما نؤكد أننا لانقصد أن نندفع وراء أي أنفعال يجرنا إلى أي نزاع أو إلى الخصام الذي لاخير ولا صلاح فيه حيث إن رب العالمين يحضنا على أجتناب الخصام والنزاع الذي لاخير ولاصلاح فيه بقوله تعالى "ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم وأصبروا إن الله مع الصابرين" ويأمرنا بالتمسك بالأخوة.

ونؤكد كذلك أن الهدف من طرحه، أنه آن الأوان للتدخل بجزم وبأخوة وصرامة وأستعجال لتوفير الحماية الضرورية والإطمئنان اللازم لمواطنينا المرابطين بالحزام الحدودي في عمقه وأمتداده وإيقاف مسلسل الإعتداءات عليهم والتدخل لدى الجهات المسؤولة في الولايات الجزائرية المتاخمة في أسترجاع ما نهب من رؤوس أبقار وأغنام لأصحابها.

ولذلك نستسمحكم السيد الرئيس للتذكير بتلاوة السؤال كما وضعناه أعتبارا لكونه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها مواطنونا في الشريط الحدودي بالمطقة الشرقية والشرقية الجنوبية بأعتداءات على أرواحهم وأغنامهم وأمتعتهم خلقت وتخلق جوا شبه دائم من الفزع وسطهم وتدفع بالكثير منهم للتخلي عن ممتلكاتهم وأمتعتهم والفرار بأنفسهم بحيث إن تحرشات الجيش الجزائري مستمرة على شعبنا أرضا وإنسانا لأمد غير قصير أصبح منهجا مستمرا وأولوية قصوى يمارسه في كل حدودنا الشرقية وحتى حدودنا الشرقية الجنوبية هذه الإستفزاز الدائم والمحاولات اليائسة للدفع بشعبينا الشقيقين للنزاع والتأهب للخصام غير أن المناعة الذاتية المحصنة بأواصر الدين والرحم والأخوة وحسن الجوار التي تجمع بين الشعبين المغربي والجزائري تظل شامخة صامدة، يتكسر دونها كل مايقوم به بعض عناصر الجيش الجزائري ضد أمتنا وشعبنا.

والذي يستغرب له الرأي العام الوطني أن مصالحنا الآمنية تستمر في تمسكنا بالصبر الدائم والتعقل المستمر لاترد الأمور إلى نصابها حتى على مستوى الإعلان بالحقيقة ولايعرف المتعرضون للإعتداء أمام جيرانهم وإخوانهم من الجزائريين سكان الحدود المجاورة حتى أدنى رد فعل أقله الإسترعاء وحماية حقوق أمتنا وأستقرار مواطنينا وتسليط الأضواء بما ينبغي لتنوير الرأي العام عربيا وإفريقيا ودوليا،

وحيث إن صبر شعبنا يكاد أن يتجاوز مداه فإننا نود أن تتقدم حكومتنا في شخصكم السيد وزير الدولة في الداخلية بإعطاء البيانات الضرورية عن مسلسل الغارات التي تقوم بعض قوات الجزائري وطائراته المروحية تحت غطاء القيام بعمليات تمشيطية للبحث على أفراد الجماعات المسلحة دون أن تتحرج من التعمق داخل ترابنا الوطني وآخر عدوان في المسلسل هو غارة يوم 98-5-2 على منطقة جماعة عبو لكحل بإقليم فكيك بأعالي جبل كروز وغيرها من الجماعات الموجودة في المناطق الحدودية والتي استهدفت أختطاف الأطفال أحيانا والماشية وإزهاق الأرواح وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الدولة فليتفضل.

* السيد وزير الدولة ووزير الداخلية :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيد محمد بلعباس حسون على وضعه هذا السؤال وقبل أن أجيب السيد حسون على سؤاله المهم، أود أن أشير إلى ماتقدم به السادة المستشارين المحترمين كتعقيب لأؤكد لهم باسم حكومة صاحب الجلالة بأن الجهة هي الجهة ولن يكون فيها أي تهاون أو تراجع... روح البنية التي جعلها جلالة الملك في مؤسسة الجهة والحرف الدستوري والرؤيا المستقبلية لهذا البلد الأمين ولهذه المملكة السعيدة ستكون الجهة أحد ركائزها في الحاضر وإن شاء الله في المستقبل،

ورغم كل مايقال فليطمئن أعضاء المجالس الجهوية والسادة رؤساء الجهات بأن الحكومة سائرة في هذا الإتجاه، أي ستعطي جميع الوسائل التي يمكن أن تعطيها الدولة في ظروف مالية التي تعرفونها كلكم وتعيشونها مع الدولة، وتعرفونها حالة ليست بمريحة. ولكن رغم هذا وذاك ستعمل الدولة كي تهيئ وتوفر بعض الإعتمادات لمدها الجهات. وكذلك الحكومة ووزارة الداخلية ستسهر على إعطاء قانون الجهة والإختصاصات 14 التي يحملها القانون الأساسي للجهات سنعطيها معكم ومع تفكيركم، حيث أنتم أعضاء المجالس في الجهات هي مجمع مكون من جميع من له فكر، من له تصور للعيش ومن له إنتاج، ومن له غيرة في الجهة التي ينتمي إليها. سنعمل معكم مي تبني جميعا وعلى أسس ثابثة واضحة وصادقة على مايريده جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لهذا البلد الأمين، يوم الجمعة ستنطلق مانحن بصدده.

وإذا ماسمحتم السادة المستشارين المحترمين، السيد النائب، أو المستشار المحترم، لأنه كان نائبا من زمان في مجلس النواب وحل أو أرتحل إلى هذا المجلس الموقر، السيد محمد بلعباس حسون أشكره على غيرته الوطنية وتتبعه بإسم فريق حزب الإستقلال على مايقول، حسب كلامه، يجري في الحدود الشرقية، وغيرته قوية بحيث أنه الكل يعرف السيد محمد بلعباس حسون وهو من الشاوية من آبن مسكين ومن البروج من فريحة بالضبط من الشاوية ويفكر ويخمم في المناطق الشرقية فهنيئا له.

غير أن ماجاء في كلامه معقول حسب رأيه، لأنه وربما كانت مراجعة أو معلوماته تقتبس من جهة بعيدة عنه، وربما من الصحف التي لاتنوي الخير أو دائما تريد تطعيم واحد الحالة من التوتر بيننا وبين إخواننا في الجزائر. هذا كله الذي جاء في كلامه مشكورا عليه السيد محمد وسؤاله كذلك معقول لأنه يعطي الفرصة للحكومة كي تبين الأمور.

والذي يعرفه الكل، ويجب أن يعرفه الكل أن هناك بعض الحالات ليست بتداخل أو سطو من جهة ما إلى جهة أخرى، يقوم بها جيش منظم، جيش الشعب الجزائري أو القوات المسلحة الملكية المغربية، أبدا، هناك حالات قليلة جدا تعاش في جميع الحدود للدول المتجاورة، إلى أخذنا بلجيكا مع فرنسا، أو أخذتم هولندا مع بلجيكا أو أخذتم ألمانيا قبل أتحادها ولذلك السبب أقاموا حائط برلين، هذا كله معروف، مانعيشه الآن مع إخواننا الجزائريين هي مسائل نعتبرها ونعتقد أنها لا من إخواننا الجزائريين ولا من جهة المغرب أنها مسائل عادية. لا توجد هناك إرادة مبيتة للدفع إلى العدوان الفردي أو الجماعي ضد أي جهة من الجهات. ليس هناك منهجا موضوعا وءضبوط كي كذلك تجي بعض المسائل وتمس بكرامة السكان أو بأمتعتهم أو براحتهم أو بحريتهم، هذا غير موجود ولا نعيشه.

ومن هذا المنبر نعترف بأن لا من جهة الجزائر ولا من جهة المغرب هناك حرص قوي على أحترام حسن الجوار والتعاون بين السلطات المتواجدة من هنا وهناك على الشريط الحدودي، وتقع بعض المرات أن هناك مهربين من الإخوان الجزائريين أو من الإخوان المغاربة أو هناك كذلك بعض المسائل الأمنية ولكن هذا أمر طبيعي في التراب الحدودي لاتوجد، لا من الآخر لهذه الجهة، لون أخضر هناك للأرض ومن هنا يوجد لون أصفر للأرض، والبعض إلى زاد خطوة أو أثنين من هذه الجهة أو من تلك لاداعي لإقامة بلبلة وتشويش وتهويل للأمر، ونحن دائما لا في السلطات على الحدود من ولاة ومن عمال ومن رجال سلطة ومن منتخبين ومن كنذكر القوات المسلحة الملكية أو من القوات المساعدة أو من الدرك الملكي الذين هم واقفون ليل نهار على الحدود هناك أتصال دائم مع السلطات التي هي تقابلهم من الجهة الأخرى. وإذا وقع شيء الذي يتطلب التدخل الدبلوماسي في هذا الشأن، يأتي القنصل العام للجزائر بوجدة بالإتصال مع والي وجدة ويضعون حلولا المسائل، سواء كانت هناك ماشية ذهبت من هنا إلى هنا نترجع الأمور إلى مجراها الطبيعي. والحكومة تكلمنا معكم إذا ماسمحتم وهذا لانكشف به أي سر لأن كل شيء يتضح لكم، وكلما نلتقي بإخواننا الجزائريين. وهذه عشرين يوما بالقاهرة، وهذا أسبوع بنابل، نتذاكر على جميع المسائل وهناك أتصال يكاد يكون يوميا في المشاكل التي تهمنا ولانلمس، بل بالعكس أن هناك ما هو فيه نية لإثارة الأمور، وبهذا التوضيح هذا أشكر السيد محمد بلعباس حسون المستشار المحترم عضو مجلس المستشارين المملكة المحترم عن وضعه عذا السؤال وكادت الحكومة أن تجيب بما لديها من معطيات وتنوين لفريق التعادلية في حزب الإستقلال وللسيد حسون ومن ورائه الرأي العام المحترم.

شكرا للسيد الرئيس،

شكرا للسادة الوزراء،

شكرا للسادة والسيدة المستشارين.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الدولة..

في نطاق التعقيب الكلمة للسيد المستشار محمد بلعباس حسون،

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حقيقة لايمكن لمجلسنا إلا أن يسجل بكل أرتياح أنه ليس هناك إرادة أو نية مبيتة للإعتداء وأن على قيل بأن النظامين حريصين على التمسك بحسن الجوار وأنه الأمور تدخل في نطاق ربما مايجري به العادة كما هو واقع في غير بلدنا ولكن المراد من هذا السؤال هو أننا كما أشرت في تقديمه ليس لخلق جو من الإنفعال أو ندفع ببعضنا إلى

نوع من الإحتكاك ولكن مواطنينا في الحدود بدأوا يخافون من أن هذا الإستثناء، مرة مرة تخطف البهائم والأبقار والأغنام وأحيانا تأتي طلقات طائشة من الرصاص وتزهق بعض الأرواح كما وقع للشخصين بأولاد سيدي عبد الحاكم، كذلك تخطف، أصبحوا يتخوفون أن يصبح هذا الإستثناء عاديا، ولذلك في المساعي التي من الممكن أن يقوم بها مسؤولونا، هو أن 1500 رأس التي نهبت من جماعة أولاد سيدي عبد الحاكم وكانت محاولات لآسترجاعها، فلم تسترجع وبيعت في مدينة نشرية بتلمسان على مرأى ومسمع وهناك وهناك أمثلة أخرى لن نستمر ذكرها ولكن أن نطمئن له ويمكن أن يطمئن له سكان الحدود أن المسؤولين علينا حرصين على الحفاظ أولا على حسن الجوار وعلى حماية مواطنينا والإهتمام بما يمكن أن يتعرضوا له وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

والكلمة للسيد وزير الدولة في نطاق التعقيب على التعقيب.

✱ السيد وزير الدولة ووزير الداخلية :

أشكر السيد الرئيس،

وأشكر السيد محمد بلعباس حسون على تعقيبه وحتى نتمكن من توضيح الأمور بدقة، عندما يكون هناك قطيع من المواشي إما غنم أو بقر الذين يسرحون ويمشون بعيدا في جهة ما، وقلت لكم أن الشريط ليس بالألوان على الأرض وماكاين حتى مشكل. هذا شيء عادي ونعرف أنه عادي وترجع دائما الأمور إلى مجراها الطبيعي.

والحالة التي تكلم عنها السيد محمد بلعباس حسون وهي جماعة، أولاد سيدي عبد الحاكم ويالأسف لايوجد السيد محمد عبد الكريم من أولاد عبد الحاكم، لايوجد هنا،... بلغه سلامي السيد عبد الحق، فهو يعلم هذا ويعرف أن هذه القضية هي لجماعة قروية منظمة ولكنها سلالية كذلك لها طرف من جهة الجزائر ولها طرف من هذه الجهة. وإلى أبناء العم ضاع لهم جزء من قطيع الغنم بهذه الجهة أو تلك الجهة فهي مرة تذهب هناك ومرة أخرى تبقى هنا. وهذا هو الذي أردت أن أؤكد عليه لكم في هذا الشأن وشكرا لكم، والسلام عليكم.

✱ السيد الرئيس:

شكرا للسيد وزير الدولة، وشكرا له كذلك على مساهمته في هذه الحصة الأولى للأسئلة الآنية وسنلتقي بعد السيد وزير الدولة في نطاق الأسئلة العادية.

قبل ذلك نبقى مع الأسئلة الآنية المطروحة في نطاق أولا قطاع الإقتصاد، والمالية ثم بعد ذلك قطاع الخارجية.

بالنسبة لقطاع الإقتصاد والمالية، هناك سؤال حول موضوع توقف الإلتزام بالنفقات، سؤال تقدم به المستشارات السيدان عبد المجيد المهاشي وإدريس مرون، الكلمة للمستشار السيد إدريس مرون لتقديم السؤال.

✱ المستشار إدريس مرون :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون والسيدة المستشارة المحترمة،

سبق للسيد وزير المالية أن بعث برسالة يطلب فيها من مصالح المالية والسادة الوزراء وكتاب الدولة كي يوقفوا الإلتزامات بالنفقات في آخر الشهر الفارط، أي بتقريبا شهر كامل من التاريخ المعتاد بحيث أنه لم تكن تتوقف الإلتزامات بالنفقات إلا في آخر الأيام من السنة المالية، هذا الإجراء من شأنه أن يوقف إنجاز مجموعة من المشاريع وأعتمادا بالطبع إما سيلغى أو إما هي أصلا غير موجودة.

فهناك عدد من المشاريع لاسيما التي تتعلق ببناء المدارس والتي لن تبنى والدخول المدرسي مقبل وإذن لن يدرس المئات من الطلبة، وبالتالي هو وضع غير مريح.

فنطلب من السيد الوزير أن يقول لنا هل هذه البرامج التي كانت مقررة والتي لم تسمح الظروف كي الآمرين بالصرف يقومون بتطبيقها، لأن الإعتمادات لن تأت في وقتها وكانوا ملزمين بالإنتظار حتى لليوم واليوم سمعوا على أنهم يجب أن يوقفوا الإلتزام بالنفقات و فهل ستدرج هذه البرامج مرة أخرى وبالتالي يقع الإستدراك أم ستلغى والإعتمادات التي كانت مقررة سابقا ستخصص لمشاريع أخرى؟ شكرا السيد الرئيس،

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية فليتفضل.

✱ السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والإقتصاد :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

أتوجه إلى السيدين المستشارين الذين أعطوني الفرصة لكي أعطي توضيحات بالنسبة للسؤال الذي طرحوه.

وقبل عذا الإجراء لأن هذه ليست رسالة أولا قبل هذا الإجراء كان التوقف بالالتزام بالنفقات المتعلقة بالتسيير وبالإستثمار يكون هو يوم 15 يونيو وليس 30 من الشهر هذه أولى.

ثم ثانيا هذا الإجراء لايتعلق بنفقات التسيير لأنه كما سأوضح من بعد أن نفقات التسيير لها خصوصيتها وهو متعلق بالأساس بنفقات الإستثمار فقط، ومعنى هذا أنه لم يقع تغيير شهر كما قلتم في سؤالكم أو في رسالتكم، خص الآن توضيح لتبيان هذه المسائل بطبيعة الحال. ولكن فقط 15 يوم.

كما أن رصد الإعتمادات لم يقع فيه أي تأخير، لأنه وزارة المالية وحتى في الحكومة السابقة ومباشرة في يوليوز أعطت للوزارات رصد أعتماداتهم وكان يمكن من ذلك الوقت أن تبدأ البرامج، فليس التأخير حاليا الآن ولكن يجب أن ننظر إلى التأخير الواقع من بداية السنة، ولا بحكم على 15 يوم فقط ولكن يجب أن نحكم على 12 شهر وهذه هي النقطة الأساسية في العمليات الإستثمارية.

والآن كما أنه هذا القرار لن يؤدي تماما إلى إلغاء مشاريع كانت مقررة أو نقل أعتمادات مرصودة لها إلى مشاريع أخرى، لايوجد هذا، فهو يطرح مشكل تقني فقط ولايرتبط بالإعتمادات أبدا أو الوضعية الحالية للخزينة أو لأي شيء بالرغم من التفسيرات التي أعطيت. فهو مشكل بالأساس تقني وهو تفادي تراكم أقتراحات الإلتزام بالنفقات في آخر السنة المالية لأنه عندما يقع تراكم في آخر السنة المالية يصبح المكلفين بالمراقبة عادة في الثلاثة شهور التي تأتي من بعد مشغولين بهذه السنة وفي الآخير فهم لايقومون بعملهم المرتبط بالسنة القادمة ويؤدي هذا إلى تراكم، فلذلك عمليا التدبير المالي يجب أن يبدأ من بداية السنة إلى آخرها.

فإذن، نحن الآن 15 يوم فقط هي التي أقتصدناها ولم نقتصدها أبدا على نفقات التسيير، على نفقات التجهيز وحدها لأن نفقات التسيير نفقات دائمة أما نفقات التجهيز فيمكن إرجاعها إلى السنة القادمة ويمكن بطبيعة الحال أن هذه النفقات يتم ترحيلها إلى السنة الموالية. شكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

تعقيب للمستشار السيد أدريس مرون تفضلوا.

* المستشار السيد إدريس مرون :

أنا عندي رسالة على كل حال، بحيث يقول السيد الوزير على أنه ليس هناك رسالة، فأنا عندي رسالة موجهة إلى السادة وزراء الدولة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة. فعلى كل حال لم أتكلم على الإلتزامات بنفقات التسيير وفعلا لانتكلم عنها ولكن المهم هو ميزانية التجهيز والتي تهمنا بالأساس.

فسابقا كان يتوقف الإلتزام بالنفقات في آخر شهر من السنة المالية مابين 25 و 31 من الشهر، إذن فعلى الأقل 25 يوم أي تقريبا شهر وبالتالي ففعلا هناك ضرر والضرر أتى فعلا من كون الإعتمادات لا تكون على طول السنة، فدائما تنبقاوا إلى آخر السنة لنبدأ في الإسراع... هذا هو المشكل المطروح فنحن نسجل على أنه المشاريع التي لايمكن أن تقام حاليا فاعتماداتها ستنقل إلى السنة المقبلة. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للمستشار السيد إدريس مرون.

نشكر السيد وزير المالية والإقتصاد على مشاركته في هذه الحصة وننتقل إلى قطاع الخارجية وهناك ثلاث أسئلة محورية موجهة إلى السيد كاتب الدولة في الخارجية، هذه الأسئلة... آه عفوا السيد الوزير المنتدب في وزارة الخارجية، ثلاث أسئلة محورية تتعلق بعودة عمالنا بالخارج.

السؤال الأول للسادة المستشارين عبد اللطيف السطمبولي، أحمد جوهري وعلي بو قدير، الكلمة لأحد السادة المستشارين وهو المستشار عبد اللطيف السطمبولي، فليتفضل.

* المستشار السيد عبد اللطيف السطمبولي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

لايخفى علينا جميعا المجهودات الجبارة التي تقدمها جاليتنا المقيمة بالخارج على جميع الأصعدة، ومشاركتها الفعالة في تحريك النسيج الإقتصادي الوطني، ولقد حظيت دائما هذه الجالية بعناية وعطف خاصين من طرف جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وباهتمام دائم لحكومته وأبناء هذا الوطن.

واليوم وهي على أبواب عودتها لقضاء العطلة الصيفية تتساءل هذه الجالية ونحن معها علما وضعته الحكومة الجديدة من إجراءات فعالة وإمكانات أساسية لتسهيل عملية العبور وما تواجهه من طول الإنتظار بالحدود الوطنية والتوقفات على الطرق الرئيسية.

السيد الوزير،

إن جاليتنا بالخارج تكاتب الحكومة وتدلي بملاحظاتها وبمطالبها المشروعة، تود من خلالنا أن تتوجه بالتنويه لما تقوم به مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج عن التجاوب والمساعدة ومؤازرتهم، مؤازرة هذه الجالية التي ترى وتؤمن ونحن معها أنه إذا كان هناك أصلا إصلاح للإدارة المغربية فلا بد أن يلمس ويبدأ من بوابة المغرب وعلى طول الطريق الرئيسية للمملكة.

لذا، نساءلكم السيد الوزير عن الإجراءات العملية لمعالجة هذه الظاهرة حتى نستقبل جاليتنا بالخارج أحسن أستقبال ومعه الوفود الأجنبية الأخرى، شكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الثاني في نفس الموضوع للمستشارين السادة إدريس الراضي، عبد القادر نور الزين وأحمد التويزي. الكلمة للمستشار السيد إدريس الراضي، فليتفضل.

* المستشار السيد إدريس الراضي :

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الإتحاد الدستوري، السيد الوزير، نحن على عتبة فصل الصيف كما هو معروف أن الجالية المغربية في الخارج دورها في الإقتصاد الوطني دور مهم وعائداتها من العملة الصعبة من أهم مصادر هذه العملة بالنسبة للوطن. ومن المعلوم أن الجالية المغربية تتحمل سنويا. مشاق التنقل عبر الأقطار الأوربية لزيارة بلدها وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على تشبث عمالنا بالمهجر بوطنهم المغرب.

ولايخفى عليكم السيد الوزير أن إسبانيا جندت أن إسبانيا جندت 12 ألف فردا من أجل تأطير عملية العبور وتأمين عودتهم إلى الوطن الأم.

ولايخفى عليكم كذلك أن الجالية عند وصولها إلى أرض الوطن تواجهها عدة صعوبات وتعقيدات تتجلى أولا : في المدة الطويلة التي ستستغرقها عملية التفتيش من طرف رجال الجمارك،

ثانيا التأشيرات على الجوازات زيادة على كثرة حواجز المراقبة على طول الطريق. ولا يفوتنا هنا أن ننوه بما تقوم به مؤسسة الحسن الثاني نصره الله للعمال المقيمين بالخارج في مساعدة وتأطير العمال أثناء العبور سواء داخل الوطن أو خارجه.

وفي هذا الإطار نتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤال التالي، ماهي الإستعدادات والتدابير لتوفير الظروف الملائمة لأستقبال مواطنينا في المهجر وتأمين عودتهم في أحسن الظروف والترتيبات المتخذة، على مستوى إدارتي الجمارك والأمن في هذا الصدد؟ وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الثالث حول نفس الموضوع للمستشار أحمد بن عيني، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد بن عيني :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخت المستشارة المحترمة والسادة المستشارون المحترمون،

لم تعد تفصلنا، كما يعلم الجميع، إلا أسابيع عن موعد قدوم جاليتنا بالخارج إلى أرض الوطن لقضاء عطلتها الصيفية بين الأهل والأحباب. ولايخفى على أحد الأعداد الهائلة من مواطنينا التي تتدفق على نقط العبور وخاصة في شهري يوليوز وغشت وما يشكل ذلك من مشاكل تطول الكثير منهم من الإنتظار الطويل الشيء الذي يضعهم في أوضاع يمكن أن نقول عنها أحيانا مأساوية بتواجد أطفال ومرضى في صفوفهم ناهيك عن التعسفات التي يمكن أن يلاقوها في الضفة الأخرى والسلوكات غير اللائقة التي قد تصدر عن بعض موظفينا والتي تجعل العديد من أفراد الجالية يقدمون على العزوف عن الرجوع إلى أرض الوطن.

مما يستدعي تدخلا صارما في هذا المجال وتنظيما محكما وتوفير الوسائل الضرورية لتأمين راحتهم والإلتحاق بأرض الوطن دون أنتظار أو تأخير ودون أن يتعرضوا لأية عملية أبتزاز أو مضايقة، وإنه لمن نافلة القول والتذكير بأهميتهم ومردوديتهم الهائلة على الوطن أقتصاديا وأجتماعيا وتمثيليا خارج البلاد.

السيد الوزير المحترم،

فماهي التدابير المتخذة من طرف وزارتكم لتمر عملية العبور في الظروف الأمنية والصحية والإدارية المطلوبة وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى السيد وزير الدولة والشؤون الخارجية، فليتفضل للإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بعودة عمالنا بالخارج.

السيد الوزير.

* السيد عبد السلام زنيند الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

إخواني،

أولا أريد أن أشكر جزيل الشكر كل المستشارين الذين توجهوا إلى وزارة الخارجية بأسئلتهم اليوم حول عودة إخواننا المغاربة القاطنين بالخارج ومما يثلج الصدر أن هذه الأسئلة هي صادرة عن عدة اتجاهات سياسية وليس كما يحدث في بعض الأوقات، تتكون الأسئلة من المعارضة فقط أو تتكون الأسئلة من الأغلبية فقط. وهذا يفرحنا ولا غرو في ذلك نظرا للإهتمام الذي يوليه كل المغاربة لإخوانهم القاطنين بالخارج وعلى رأسهم بالطبع جلالة الملك الحسن الثاني أيده الله.

فالكل يعلم أن الأسئلة التي وضعت اليوم هي تكاد تتكرر كل سنة في هذا الموسم ومنذ عدة سنوات لكن في نفس الوقت الكل يعلم ولقد سجل هذا حتى في الأسئلة التي وجهت إلينا اليوم أن مع ممر السنين طرأت تحسينات مهمة على كيفية الإستقبال للمواطنين أثناء عطلهم الصيفية، وخاصة عندما أسست مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج كذلك بأمر من صاحب الجلالة أخذت المصالح الإجتماعية التابعة للجيش الملكي تساهم في تحسين عملية استقبال إخواننا الوافدين والعائدين إلى بلدهم.

ومن نافلة القول أن الحكومة تتجاوب مع اهتماماتكم ومع اهتمامات المغاربة علما منها أن الجالية المغربية التي تقطن بالخارج تساهم بحظ وافر في تنمية الإقتصاد المغربي. فهي تألوا جهدا في بعث أموالها إلى وطنها العزيز وإلى المساهمة في الإستثمارات مستفيدة من قانون الإستثمارات الذي يعطيها امتيازات هائلة لامتيازات تعطى لكافة الأجانب فبصفة استثنائية أعطيت كذلك المغاربة، وبهذه المناسبة فإن الحكومة توجه الشكر الجزيل لجاليتنا على هذا العمل وتحثها على المزيد في القيام بمثل هذه الأعمال حتى إن شاء الله تزدهر بلادنا أكثر فأكثر هذا من جهة.

من جهة ثانية ففي بعض الأسئلة التي وردت قبل أن المغاربة يبعثون عقب كل موسم صيف بملاحظات وتساؤلات إلى وزارة الخارجية عن طريق القنصليات والسفارات والمستشارين الإجتماعيين والجمعيات التي تؤطر الجالية المغربية في الخارج.

وفعلا نتوصل بهذه التساؤلات والملاحظات والإنتقادات ونبعثها لكل الجهات الإدارات المعنية بمصير جاليتنا بالخارج ويبلغ عددها أكثر من 12 أو 13 وكل هذه الإدارات والمؤسسات تدرس بعين الإعتبار وبعمق المقترحات والإنتقادات ولاغرو في ذلك لأنه قد لايكون في المغرب عائلة ليس لها أخ أو إبن عم في الخارج، فهذه القضية المتعلقة بالجالية المغربية تهم كل عائلة مغربية وليست مقتصرة على الشمال أو الجنوب أو الوسط من البلاد. فأينما ذهبنا نجد أن من الطبيعي عندنا عائلات لها أفراد يعملون بالخارج ويودون أن تستمر صلة الرحم معهم في كل صيف وخاصة مع الجيل الثاني والجيل الثالث، لأننا نريد أن تبقى لهؤلاء الشباب صلة متينة مع هذا البلد وأباؤهم إذ يستثمرون في هذا البلد فلكي يستمر الجيل الثاني والثالث باتصال متين مع هذا البلد. فلهذا لا يألوا أحد من إعطاء الأهمية القصوى لمشاكل الإخوة المغاربة القاطنين في الخارج وخاصة بالنسبة لظروف عودتهم إلى الوطن أثناء الصيف.

فاليوم وفي هذه الساعة اجتماع بوزارة الخارجية يحضره كل الإدارات والمؤسسات المعنية بما فيهم الخطوط الجوية ومؤسسة الملاحة البحرية إلى غير ذلك لإعطاء الأجوبة على التساؤلات والإنتقادات والملاحظات التي أشرنا إليها آنفا. وإن شاء الله سيتعرف الإخوة المواطنين القاطنين في الخارج على ما استقر عليه الرأي في هذا اليوم بالنسبة لمشاغلهم وهي مشاغل محدودة، الآن بالنسبة للمشاغل التي كنا نسجلها قبل 5 سنوات وقبل 10 سنوات فهذا يجب أولا أن نحمد الله عليه أولا ويجب أن نشكر أعضاء الجالية المغربية الذين على إثر كل عطلة صيفية يكاتبوننا ويخبروننا بالمشاكل التي تعترضهم كما يجب أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها كل الإدارات لتلبية طلبات القاطنين بالخارج، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يجب أن نقول وبكل صراحة أن الفترة التي يفد فيها المغاربة من الخارج يكون فيها اكتضاض خاصة في الموانئ سواء كانت إسبانية أو مغربية. ونحث الإخوة أن يستعملوا أكثر فأكثر كذلك الطائرات نحن في اتصال مع الخطوط الملكية المغربية لتكثف من عدد الرحلات إلى الخارج الآن فقط حوالي 14% من المغاربة القاطنين بالخارج يأتون جوا. فحبذا لو أن هذه النسبة تجاوزنا.

لايخفى عليكم أن أثناء هذه المدة الصيفية التي يتوافد فيها المغاربة القاطنين بالخارج فيه عدد كبير من المغاربة الذين هم دوما ساكنين يذهبون إلى الخارج الإستجمام والسياحة والحكومة تشجع على هذا لما فيه من فوائد فأكثر من 100 ألف شخص يعبرون كذلك البوغاز سنويا وكذلك السواح العاديين الأوروبيين أو غير الأوروبيين الذين يأتون برا ويمرون عبر البوغاز، ففيه هناك ضغط لكن الشيء الذي يجب أن نقوله اليوم وربما عدد من الإخوة الحاضرين هم تعرفوا عليه، هو فقط بالأمس أعلنت وزارة التجهيز عن طريق ممثلها في طنجة عن ماتحقق من تجهيزات جديدة في ميناء طنجة. فالآن فعلا القدرة الإستقبالية لميناء طنجة سارت كبيرة جدا. فهذا من الطبيعي بالنسبة لنهاية هذه السنة سيساعد على تأمين استقبال أحسن للمواطنين المغاربة.

ثم نحن بلد سياحي ونطمح أن يفد على هذا البلد ليس فقط المئات بل الآلاف والآلاف والملايين من السواح في المستقبل إن شاء الله. ولهذا ما نقوم به الآن لتحسين استقبال المغاربة فسيكون أحسن دعاية لنا لاستقبال عدد أكبر من السواح الذين يرغبون في زيارة هذا البلد.

ثم اهتمامنا بتحسين استقبال المغاربة لاينبغي أن يشكل نوع من الميز فنحن نريد أن يكون استقبال كل من يصل إلى هذا البلد استقبال جيد سواء كان مغربي أو غير مغربي ومن الطبيعي أن نرحب نحن بالأجانب وإن شاء الله سنحاول أن نضمن لهم أحسن استقبال في هذا البلد.

أما بالنسبة للإجراءات الأمنية والجمركية فهذا بلغ إلى المسؤولين وسيعزز طاقم الجمارك الذي يهتم بهذه المهمة كما سيعزز طاقم رجال الأمن داخل البواخر وخارج البواخر لمساعدة الإخوة المغاربة.

بحيث أنتم تعملون أنه في الماضي كان الإنتظار مثلا في الخزيرات أو في طنجة يكون يومين أو ثلاثة أيام إلى غير ذلك، فالآن أصبحنا نعد والحمد لله 5 ساعات أو 6 ساعات، وهذا تحسين جيد يجب أخذه بعين الإعتبار وأن نشكر أنفسنا جميعا عليه.

فباختصار أريد أن أطمئن السادة المستشارين الذين تقدموا نيابة عن إخوانهم المغاربة القاطنين بالخارج بأستجوابهم للحكومة بأن الحكومة سوف لن تدخر جهدا في العمل على تحسين أستقبال المغاربة سواء في الموانئ أو المطارات أو عبر الطرقات. وعبر الطرقات من الطبيعي إذا وجد هناك فحوص أو شيء من هذا القبيل، فهذا لايعني فقط المغاربة الوافدين من الخارج، فبالرغم من ذلك فالحكومة تأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي توصلت بها وتدرسها بعمق ومن الطبيعي بكيفية إن شاء الله سترضي إخواننا المواطنين القاطنين بالخارج.

فباختصار هذا هو جوابي وأنا عند حسن ظنكم وعند إشارتكم للمزيد من الإيضاحات وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير المنتدب وشكرا له كذلك على مشاركته في هذه الحصة للأسئلة الآنية التي أنتهت بهذه الأسئلة... آه تعقيب المستشار السيد علي بوقدير.

✱ المستشار السيد علي بو قدير :

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على التوضيحات التي أدلى بها وعلى العناية التي توليها حكومة صاحب الجلالة للجالية المغربية بالخارج، والسؤال الذي أريد طرحه على السيد وهو أننا سمعنا من الحكومة أنها ستشتري بعض الآلات الحديثة، هناك سكانير لتسهيل عملية التفتيش في الحدود الوطنية بدلا من عملية التفتيش المستعملة حاليا. وهل السيد الوزير تمت أو سيتم هذا. وشكرا لكم.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار علي بو قدير،

الكلمة للمستشار السيد عبد القادر نور الزين.

✱ المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة غير أنني أريد أن أبدي بعض الملاحظات الهامة في إطار التعقيب على جوابكم.

إن الطاقة الإستيعابية للعبور بالموانئ تستوجب إصلاح مواقف للسيارات من أجل تقليل فترة الإنتظار داخل الميناء وضمان توقف أكبر عدد لنقل السيارات على متن السفن، وعلى ضوء أجوبتكم السيد الوزير نتوقع أن تمكن هذه البيئة الإستقبالية من مرور موسم العبور الذي سيمتد في فترة مابين 15 يونيو الجاري و 15 شتنبر المقبل دون أي صعوبات ولو بفترات الإزدحام خلال النصف الأول من شهر يوليوز والثلث الأخير من شهر غشت.

لهذا السيد الوزير المحترم، أرجو أن تعطوا تعليماتكم لجميع المصالح الإدارية لحكومتكم الموقرة بتسهيل المأمورية على عمالنا بالخارج مثل : حذف نقط المراقبة على طول الطريق أو تسليم ورقة المرور على طول الطريق، تخصيص مسالك خاصة لمراقبة السيارات النفعية، في إطار جوابكم بأتصال مع الخطوط الجوية نطالب منكم تخفيض من أثمان التذكرة حتى يستفيد المهاجر منها وشكرا السيد الوزير.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد أحمد بن عيني، تفضلوا...

✱ المستشار السيد أحمد بن عيني :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير المحترم على هذه البيانات والتوضيحات والأجوبة الهائلة التي أعتبرها أنا شافية وكافية وجامعة ومانعة، أتمنى أن تتكلل بالتطبيق إن شاء الله.

وفي إطار تعقيبي هذا أؤكد لكم بأن السيد الوزير طرحنا لهذا السؤال جاء أهتماما منا بجاليتنا المقيمة في الخارج وبالدور الهام الذي أصبحت تلعبه في إنعاش أقتصادنا الوطني وبالتالي جرد أهم المشاكل والمصاعب التي تعترض عبورها أو إقامتها داخل الوطن أو أستثمارها كذلك داخل الوطن.

أملنا هو توفير ظروف عبور وإقامة مريحة ومحفزة على الإرتباط بالوطن والوصول إلى أقصى مايمكن من السيولة والسرعة عند مرور السيارات والأشخاص بنقط العبور.

السيد الوزير، لا أترك الفرصة تمر دون أن أشير كما أشار إخواني الذين سبقوني، ولايفوتني هنا أن أنوه بالدور الكبير والمجهودات القيمة التي تقوم بها وقامت بها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج لفائدة هذه الفئة من أبناء وطننا وشكرا السيد الرئيس.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسادة المستشارين وشكرا للسيد الوزير المنتدب،

حضرات السيدات والسادة الوزراء والمستشارين،

أنتهت حصة الأسئلة الآنية وننتقل الآن إلى بقية الأسئلة ونعود إلى قطاع الداخلية بسؤال حول إلغاء الأمر الخاص فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية المستشار السيد محمد أوخيار فليتفضل لعرض سؤاله.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه بهذا السؤال إلى السيد وزير الدولة ووزير الداخلية المحترم والذي سيتمحور أساسا حول إلغاء الأمر الخاص فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية ومايسبب من عائق في الإسراع بإنجاز المشاريع.

السيد الوزير المحترم،

إن تقنية الحسابات الخصوصية تلعب دورا مهما في تحقيق المشاريع على مستوى الجماعات المحلية علما أنه تتم المصادقة على البرنامج برمته من طرف وزارتي الداخلية والمالية. إلا أنه أثناء صرف الإعتمادات المسطرة في البرنامج أو في برنامج هذا الحساب لفائدة المقاولين والممولين يتطلب الأمر صدور أمر خاص موقع من طرف وزارتي الداخلية والمالية مهما كانت قيمة المبلغ الذي يتضمنه الأمر مما يؤدي إلى تعطيل العمل وتأخير إنجاز المشاريع في وقتها المحدد بسبب طول هذه المسطرة. والأمثلة عديدة كلها تبين أنها تسبب في تأخير إنجاز المشاريع في الوقت المطلوب والمحدد للصفقات.

لهذا نطلب منكم السيد وزير الدولة ووزير الداخلية المحترم إما إلغاء هذا الأمر الخاص مادمتم تصادقون على المشروع ككل أو إسناد هذه المهمة إلى السيد العامل والخازن الإقليمي. علما أن السادة العمال يصادقون على صفقات بمبلغ مليوني درهم، لهذا فما هي التدابير التي ترونها صالحة في هذا الصدد خدمةالتنمية المحلية؟ وشكرا الرئيس المحترم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الدولة ووزير الداخلية، فليتفضل.

* السيد وزير الدولة الداخلية :

باسم الله الرحمان الرحيم.

أشكر السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أشكر باسم الحكومة السيد محمد أوخيار المستشار المحترم من الحركة الديمقراطية الإجتماعية على وضعه هذا السؤال فيما يخص أستعمال الحسابات الخصوصية. هذا سؤال فعلا أساسي ووضع في ظرف مهم، لماذا أساسي؟ لأنه أولا يهم التسيير المالي والحسابي، المداخيل والمصاريف، لا بالنسبة الجماعات المحلية ولا كذلك الدولة، هذا هو الأساسي الحقيقي لأهمية السؤال.

أهميته الظرفية ثانيا هي كون أن في هذه المدة بالذات، وفي حكومة صاحب الجلالة وفي اللجن المختصة تحت رئاسة السيد الوزير الأول بمعية السيد وزير الإقتصاد والمالية في الحكومة، نحن بصدد تكييف وعقلنة وجعل حد لبعض الحسابات التي كثرت وأصبحت قوية ومتعددة ولازم من رؤية وقرار واهتمام في هذا الشأن، لأنه إذا ماسارت الأمور على ماهي عليه فسيختلط الحابل بالنابل والشفافية المرجوة منا جميعا في تدبير شؤون الدولة وفي عقلنة وجدية المصاريف والمداخيل ستذهب في مهب الرياح وستدخل مصرفا من الرمال ولا أحد يتذكر ولا أحد يعقل هذه الدولة والدولة ستمشي في هذا الإتجاه.

أما فيما يخص الجماعات المحلية كذلك هناك، وليس اليوم، منذ القديم أي منذ تقريبا 5 سنوات أنكبت وزارة الداخلية والكل يعرف هذا العمل التي تقوم به وزارة الداخلية هو عمل الشفافية وعمل العقلنة وعمل التحسين والتشاور والحوار مع المنتخبين المحليين حيث أن لاتوجد ميزانية وضعت في عين المكان من لدن جماعة أو مجلس محلي بلدي أو قروي كان أو كذلك من مجموعات حضرية أو مجالس إقليمية أو الآن المجالس الجهوية إلا ونأخذ على نفسنا وعلى مسؤوليتنا أن نتداكر مع كل الآمرين بالصرف، أي السادة الرؤساء الذين وضعوا الميزانية، ولم نعمل يوما في وزارة الداخلية كمذهب أن نأخذ القرار للشطب أو التشطيب أو الرفض دون أن نتذاكر مع من وضع مشروع الميزانية. هذا هو الشأن للعمل في وزارة الداخلية.

السادة المستشارون الذين هم في أغلبهم أتوا عن طريق اللامركزية يدركون ذلك حق الإدراك. فعلا، الآن هناك كذلك هذه الرؤية التطهيرية الأخلاقية الفضيلية التي نحن نسير بها وعليها، وهذه مسوولياتنا والضمير الذي حكمناه كذلك، فنحن لانتبجح بها على أي أحد لأنه هذا هو العمل بدواليب الدولة وخدمة رعايا الجلالة بمأمورية سيدنا المنصور بالله، هذا هو الأساس.

هناك كذلك قانون الحسابات والكل يعرف قانون 67 الذي يجعل المصاريف والمداخيل العمومية Comptabilité Publique تضع نفسها رهن، وعلى أساس القوانين والأنظمة التي تنظم ذلك لن نتمكن من الخروج على القانون وفعلا نعرف، كما السادة الإخوان المسؤولين على الجماعات المحلية أو على الأقاليم وعن الجهات الآن، نعرف أهمية تلك الحسابات الخاصة لأنه تلك الحسابات الخاصة تكون ممولة إما من أعتماد آتي من الجماعة المحلية أي من ميزانيتها أو أخرى تأتي من الجهات التي تنتفع من المصالح أو من الخدمات التي سيؤديها ذلك الحساب الخاص عندما يدفع الدفعة الأولى، هذا مهم وأساسي وهناك كضرورة إبقاءه ولكن كذلك ضرورة عقلنته ووضوحه

في جميع المسائل، ولماذا وضوحه؟ لأنه أحنا كلنا متصرفين أي أننا كلنا des administrateurs وكل أحد بمستواه إما في العائلة وإما في الجماعة، إما مسؤول على أي جهة، بعض المرات تكون هناك إما السرعة إما ضرورة أخذ إجراء وعندما يأخذ أحدهم إجراءا يقع هناك خلط مابين مصاريف التسيير ومصاريف التجهيز، وعند ذلك، فنحن نعلم، ولا نرمي الحجر على أي كان ولانشكو في أي كان ولا تتوفر لدينا النية على أن الأشخاص الدين يعملون تحت الضغط يعملون لصالحهم ولمصالحم الخاصة. بعيدا منا ذلك التصور لأنه حسن النية

(la présentation de la bonne volonté et innocence)ص de l

السيد الرئيس المحترم فهذه هي قاعدة عملنا ولكن نظرا الكيفية التي يجب أن تمشي عليها الأمور، نحن الآن، الدولة سنقوم بعملنا في هذا الشأن وقد أجتمعنا يوم الأحد بالمعمورة تحت رئاسة السيد الوزير الأول وكنا جميعا نفكر في الميزانية المقبلة وفي عقلنتها وفي ظروفها المالية وفي محيطها الداخلي والدولي وفي محيطها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي نحن نعمل في هذا الشأن ونسير على هذا الشأن. وشغلنا الشاغل وهذا أمر جلالة الملك، هو العقلنة والشفافية وحسن التدبير الدولة، نحن سائرين في هذا الطريق وعلى هذا الدرب.

وفيما يخص الجماعات المحلية فليطمئن الجميع وهذا أمر واضح، جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الساهر الأمين على مصالح الأمة وعن المؤسسات وبالأخص على اللامركزية قد أعطى توجيهات في هذا الشأن كي يكون هناك إعادة النظر فيما يخص القانون الأساسي للجماعات المحلية وللتخفيف من الوصاية ولمسؤولية وإعطاء المسؤولية الحقيقية المنتخبين والآمرين بالصرف، سيكون ذلك.

ونحن بصدد كذلك عدم التمركز وهذا أمرا أساسي وجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله حارص عليه كل الحرص، سنكون موجودين ونحن موجودون وأنتم تعرفون هذا لأننا نعيش جميعا مع بعضنا البعض في المناظرات السابقة وفي المناظرة المقبلة إن شاء الله فإن لدينا عدد كبير من التخمينات والإقتراحات والدراسات التي أتت ليس مما يتصوره العقل بل أتى من المعاش اليومي المنبثق من عند الجماعات المحلية هذه المعطيات كلها ستدخل في إطار قانوني وتنظيمي سيشارك في الجميع وشارك الجميع في وضعه وسيشارك فيه الجميع من جميع المهتمين منتخبين، متصرفين، نو عقل، نو تفكير، نو الأهمية الفلسفية الذين سيدلون بآرائهم حوله والهدف كله ماهو؟ إنه السير في طريق تسهيل الأمور وفي الأمور وفي توفير وسائل التمويل لن يهمه الأمر في هذا الشأن قبل كل سلطة وقبل كل جهازوهم الجماعات المحلية ورؤسائها ومجالسها أي المنتخبين المحليين الذين يعتبرهم صاحب الجلالة نصر الله كرواد حقيقيين في بناء هذا البلد الأمين وهذه المملكة السعيدة وشكرا لكم والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الدولة.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول وضعية أعوان السلطة، سؤال تقدم به المستشارون السادة قاسم الغزوي، عبد الرحمان أوشن، محمد قرو ومحمد أوشطو، فليتفضل أحد السادة المستشارون.. الكلمة للمستشار السيد قاسم الغزوي.

* المستشار السيد قاسم الغزوي :

سيدي الرئيس

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

معالي الوزير،

حقيقة إذا كانت وضعية رجال السلطة عامة عرفت، معالي الوزير،

منذ أن توليتم الإشراف على تسيير شؤون وزارة الداخلية استقرارا وتحسنا ماليا، واستقرارا مهنيا، فإن وضعية أعوان السلطة من شيوخ ومقدمين بقيت على حالها ودون أي هيكلة واضحة. وهذه الفئة من المواطنين، هؤلاء الشيوخ والمقدمين ليسوا فقط أعوانا للسلطة، فهم أعوان للإدارة العمومية بصفة عامة، فنراهم دائما ودوما متطوعين، عاملين، جادين في كل الحملات.

فإذا تعلق الأمر بوزارة الصحة أي بحملة تلقيحية على الصعيد الوطني نراهم يتحملون المسؤولية الكبرى، إذا تعلق الأمر بإرشاد فلاحي نراهم كذلك هم سباقون إلى إخبار المواطنين بكل مايجري. وإذا تعلق الأمر بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى عمل جماعي ووطني إلاّ ونراهم سباقون إلى هذا العمل، زيادة على أنهم أعوان تنفيذ بالنسبة للعدل، فهم الذين يبلغون للمواطنين جميع.. إذا تعلق الأمر باستدعاءات قضائية أو أحكام تنفيذية.

هذا الناس هادوا ابقاو بدون هيكلة واضحة، ونظرا لما يقومون به ولهذه الخدمة خدمة المواطن والوطن، الاترون سيدي الوزير أنه أصبح من الضروري إدماج هذه الفئة نظرا لهذه الأعمال الجليلة الوطنية التي يقومون بها في الوظيفة العمومية؟

وهل لاترون بأنه نأنهم أناس لايقدرون أن يعملوا 20 أو 30 سنة أو 40 سنة ويخرج حتى أي حاجة لافي مايخص الضمان الإجتماعي ولافي مايخص التقاعد ديالوا محروم منه زيادة على هذا كنشوفوا الأجر الذي يتقاضونه على هذه الخدمة فهو أجر دون الحد سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو الصناعي. لا SMIG ولا SMAG هل لانرى أنه من الواضح ومن الأصلح أن يدمج هؤلاء الناس في الوظيفة العمومية وترقى عندهم حالة على الأقل تتجاوب مع العمل الذي يقومون به حتى يكون عندهم استقرار مهني يعطي الثمار ديالو ولاسيما تعطات في غير من مناسبة لامن الناحية الأمنية زيادة على هذا العمل أو الأعمال الجليلة التي يقومون بها خدمة للوطن، وذلك الخصاص الذي هو حاصل.

ألا تفكرون معالي الوزير في إدماج فئة من الشباب حاملي الشهادات لهذا العمل؟ وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير الدولة فليتفضل.

* السيد وزير الدولة ووزير الداخلية ادريس البصري:

شكرا للسيد الرئيس

السادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

أشكر السادة قاسم العزوي، عبد الرحمان أوشن، محمد قرو ومحمد أوشطو من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

وإذا ما سمحتم ابتدئ الجواب ممّا جاء على لسانه أنه فعلا لابد خصنا نعيد النظر في الإسم أعوان السلطة قبل أن نصل إلى تحليل الوضعية ديالهم.

أعوان السلطة كما أتى على لسان المستشار المحترم، هم ليسوا بأعوان للسلطة فحسب بل هم أعوان جميع الوزارات وجميع المصالح، وأشكره في وضعه لهذا السؤال للتذكير بهذه الحقيقة وبهذا الأمر الذي هو واقع، والكل يعلم أن الشيخ والمقدم كيخدم لصالح الصحة العمومية، كيخدم لصالح مصالح الجبايات ويخدم لصالح الحالة المدنية لصالح الفلاحة لصالح التعليم ولصالح كل المصالح. ولهذا الآن والحمد لله رفعت هذا الليس المشكورين عليه الإخوان والسادة المستشارين ديال الفريق التجديد والتقدم الديمقراطي لإعطاء الحكومة هذه الفرصة لإعادة النظر في هذا الإسم.

أما فيما يخص مقابل مايقومون به هو مقابل إذا ما اعتبرنا قيمته المادية مقابل للأعمال والمتاعب التي يقومون بها هو كاد أن يساوي الصفر وربما أقل من الصفر.

أمّا فيما يخص القيمة ومستواها المعنوي كان في بعض الأحيان وفي بعض المواسم التي تلتصق والكل يعلم ذلك، بالعمليات الوطنية فهم محطة إهمال وكذلك، لا أقول الكلمة لأنكم فاهمين، هاذ المسألة لابد ماتيجعل حد لها في هذا الظرف بالذات لأنه لن إلاّ المعقول والمعقول، ولن يكون سوى من الجدية ومن الإنصاف كي يتمكن هؤلاء الإخوان العاملين في التراب الوطني ولصالح كل الوزارات وكل المصالح خدمة لرعايا صاحب الجلالة لابد من إنصافهم.

ولماذا إلى حد الآن لم ينصفوا، فعلا الحكومة كانت دائمة تتقدم، وحساسة لموضوع أعوان السلطة ولكن هناك ظروف... ظروف كانت دائما تحوم حول أصناف هذا الجزء من العاملين لمصالح السكان ولمصالح الدولة. ومن يصل إلى مبتغاه وأموره تأخذ سيرها الطبيعي هو الذي يخلق البلبلة ويقوم بالمظاهرات والإضرابات أو يهدد بذلك، فالدولة تتوجه إليهم بدون مشكل، وتتفاوض معه وتزيده في الأجر، هؤلاء لايقومون بأي عمل لافوضوي ولا شطط ولا كذلك أي شيء فهم يقومون بأعمالهم والدولة لاتعطيهم حقهم. وبهذه الساعة التي نتكلم هناك مشاريع موجودة ومقدمة من طرف وزارة الداخلية لدى جميع المصالح ودرست في الحكومة عدة مرات ولكن الظروف المالية دائما سيكونون، ويالأسف ونتأسف لهذه الحالة هم المتأخرين للإستفادة من هذا الشأن ولكن نتمنى أن في برنامج هذه الحكومة وبدون شك، نظرا لصفتها السوسيو ديمقراطية، الديمقراطية الإجتماعية، ربما. إن شاء الله وأنا متأكد بأن في هذه المدة إن شاء الله، أن هذا النوع من الرجال العاملين سينصفون بمقدار ماهم يؤدون بحكمة وبصمت وبعناء لصالح رعايا صاحب الجلالة وشكرا لكم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الدولة،

الكلمة الآن للمستشار السيد أحمد القادري لطرح سؤاله حول عجز الجماعات على إنجاز بعض الخدمات فليتفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد أحمد القادري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين،

الفريق الإستقلالي تقدم بهذا السؤال المتعلق بالوضعية التي تعرفها الجماعات والعجز المتفاقم في معالجتها لمشكل النظافة في المدن وهذه الظاهرة لاتنسجم حقيقة مع مقومات المجتمع المغربي الذي هو مجتمع متحضر ومجتمع إسلامي يعتمد النظافة قبل كل شيء لأنه النظافة من الإيمان.

ومن الدوافع التي جعلتنا أن نتقدم بهذا السؤال إلى السيد وزير الدولة في الداخلية الرسالة الملكية التي شرف بها جلالة الملك السيد وزير الدولة في الداخلية ووجهها إليه بتاريخ 30 أكتوبر 1996. هذه الرسالة جاء فيها، إلاّ أننا مع الأسف أصبحنا نلاحظ بعض مظاهر التفريط والإهمال تتسرب بالتدريج إلى هذا المجال حتى أصبحت مدننا التي كانت تفخر بنظافتها وتتيه بنقائها وطهارتها تؤدي العين بأوساخها والأنفاس بروائح نفاياتها ممّا يهدد صحة المواطنين ويقلق راحة السكان والزائرين.

إن مشكل النظافة هذا فيه محورين، فيه جمع الأزبال وفيه معالجة الأزبال والنفايات السائلة والصلبة وهذه مواضيع مهمة جدا لها تأثير على البيئة ولها تأثير على المياه الجوفية ولها تأثير على صحة المواطنين.

جلالة الملك أثار الإنتباه وطلب أن يكون هذا العمل المتعلقة بالتعبئة للنظافة عمل وجهد مستمر، جهد جماعي تجتمع فيه جهود الجماعات والسلطة المحلية.

وختمت الرسالة الملكية السامية بأنها "*وإننا إذ نوجه إليك هذا الخطاب فلتتخذ من التدابير العاجلة والفعالة بموازاة ما تقوم به الجماعات المحلية حاليا من جهتها لما يؤدي إلى تحقيق المطلوب وضمان للنجاح وتحقيق الحماس الذي ننتظره في هذا المجال بين إدارتنا والمنتخبين من رعايانا*" وانتهى كلام جلالة الملك.

إذن هذا الموضوع يطلب تحليلا دقيقا ويوم دراسي تقوم به وزارة الداخلية لأن هذا مشكل لايمكننا أن نقبله لأنه أصبح يضر بسمعة البلاد، مشكل نظافة في المدن، وكذلك يتطلب علاجه معرفة ما هي الأسباب لهذا العجز وماهي الإجراءات التي يجب أن تتخذ لامن طرف الجماعات ولا من طرف السلطة المحلية، هذا موضوع أساسي ومهم وأعتقد أن السيد وزير الدولة في الداخلية لديه أجوبة في هذا المجال لأننا كما قلت جميعا نريد أن نطبق التعليمات الملكية السامية، وشكرا.

* السيدالرئيس :

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للسيد وزير الدولة فليتفضل

* السيد وزير الدولة ووزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس المحترم

أشكر باسم الحكومة السيد أحمدالقادري على وضعه باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية هذا السؤال المتعلق بخدمات النظافة في المدن أو في الجماعات.

هنا لابد أن يكون، السادة مستشاري المملكة ومن خلالهم الرأي العام، على علم بأن الأمر أصبح يكتسي خطورة كبيرة، والدولة لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذا الوضع. لأن الكل يعلم أن للجماعات المحلية ولرؤسائها ومجالسها ومصالحها العمومية التابعة لها ولما ليتها وآلياتها مسؤولية الوقوف عن النظافة في المدن.

فنحن في المملكة المغربية عشنا جميعا ماقامت به الدولة من جهة وما قامت به كذلك الجماعات المحلية والمنتخبين في هذا الشأن، فنحن إلى حد الآن في المغرب لايمكن لنا أن نقاس بأنعات تعرفها بعض الدول الأخرى.

ولكن الآن ويالأسف عندما نطمع ونطمح وعلى صواب حتى نكون في مستوى الدول المتقدمة سياسيا واقتصاديا وروحيا على جميع المجالات نكون في حالة نقاوة المدن وكذلك ماتكتسيه هذه المدن من معطيات والتي لاتشرف لا السكان ولا المنتخبين لابد من الوقوف عند هذا الأمر بمسؤولية وجدية.

فعلا الوسائل المتوفرة لدى الجماعات ليس وسائل التي يمكنها أن تعطي الإمكانية للجماعات للقيام بواجبها على أحسب مايرام، لماذا؟ وهذا قلناه مرارا أمام مجلس النواب سابقا عندما كانت لناغرفة واحدة والكل يعلم هذا. لأن الجماعات المحلية في مواردها وذلك الثلث الذي تحصل عليه من الضريبة على القيمة المضافة، فالدولة حصلت عليه لمدة ست سنين متتابعة كي تبني المدارس والمستوصفات وكي تبني بعض المسائل التابعة للفلاحة والتابعة للمصالح الأخرى، فكانت الدولة ولازالت في بعض الجهات في ضيق مالي والدولة ضغطت على الجماعات المحلية من بعد التفكير قالوا اللهم الأولوية تبقى للدولة لبناء المدارس والمستوصفات لأبناء المملكة السعيدة. واحسبوا وخلال ست سنين توجه للجماعات المحلية مايقرب 700 مليار سنتيم، وخممو الدقيقة وانتبهوا وفكروا بأنه هاذ 700 مليار توجهت للتجهيز ولاقتناء الآليات وكذلك لتوظيف ماتحتاجه النظافة في المدن لأصبحنا والحمد لله في مستوى عالي.

هذا شيء، وأنتم أعضاء منتخبين لهذا المجلس الموقر، مجلس المستشارين للمملكة المغربية، وأنتم الجل فيكم أتى من اللامركزية، لابد ما تكونوا داركين هذاالأمر، ولكن عندما وضع الأمر قرر جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لوضع حد لهذا التحويل الغير العادل والغير معقول الذي يضر بالسكان، الآن الحمد لله الأمور رجعت إلى مجراها الطبيعي وجاء جلالة الملك حفظه الله ورسل رسالة لخادمه المتكلم أمامكم لحث السادة رؤساء المجالس للقيام بعملهم، وزاد جلالة الملك، وهذا القانون أو ظهير 76، أنه عندما يحول حاجز معنوي أو قانوني أو مادي أمام القيام بمسؤولية ما من طرف منتخب ما وبدون مبرر تقوم السلطة في محله. والآن أؤكد للجميع بإسم الحكومة لأننا كنعيشوا جميعا، بأنه سننتظر مدة قصيرة، وفي تلك المدة سنتشاور فيما بيننا، وإلى بعض المدن لم تقم بواجبها أو المنتخبين لم يقوموا بواجبهم سنطبق القانون أي الذي هو معرف ب «La substitution» أي أن رجل السلطة سيعمل في إطار القانون لتنظيف المدن لأن المغرب لايجب أن يبقى ولن يبقى ساكتا على هذا. وشكرا لكم والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الدولة،

قبل الإنتقال إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير الدولة الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري في إطار التعقيب

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، الأخت المستشارة،

حقيقة استمعنا بإمعان إلى جواب السيد وزير الدولة في الداخلية والذي سجلنا بإيجاب العزم الأكيد للحكومة من خلال السيد وزير الدولة في الداخلية لمعالجة هذا الوضع الذي أصبح وضعا لايشرف المملكة المغربية، مملكة الحضارة ومملكة التاريخ.

فنحن نؤكد وننتظر بأننا نتضامن مع إرادة جلالة الملك التي عبر عنها في الرسالة ونلتمس بأن تشرف الحكومة على هذه الإرادة ونشوفوا إجراءات ملموسة لا مع الجماعات ولا مع السلطة لكي يعالج هذا المشكل الذي قال عنه السيد الوزير أنه مشكل أصبح خطيرا وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

آخر سؤال في قطاع الداخلية يتعلق بالمشاكل التي تعوق المقاولين الشباب الراغبين في إحداث ضيعات فلاحية بأراضي الجموع وقد تقدم به المستشار السيد مولاي ادريس العلوي، فليتفضل لعرض سؤاله.

* المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

زملائي المستشارين المحترمين،

لا يخفى على أحد ماساهم به الرصيد العقاري لأراضي الجموع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية للمملكة سواء كان الأمر يتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية أوتشييد وبناء وحدات اقتصادية ومؤسسات اجتماعية واستغلال هذا العقار من أجل السكن من طرف مؤسسات الدولة أو الجماعات المحلية.

ونغتنم هذه المناسبة هنا لنثمن المجهودات التي بذلتها الوزارة الوصية على الجماعات الأصيلة حيث عمدت على الترشيد في صرف هذا الرصيد العقاري الضخم وجعلته عنصرا فعالا لتشجيع الإستثمار وجلب المنفعة للمواطنين من خلال إحداث العديد من مناصب الشغل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نثمن التدابير التي اتخذت في هذا المجال للحفاظ على هذا العقار من الترامي والضياع واعتباره تراثا وطنيا وأحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية.

* السيد وزير الدولة في الداخلية :

إلاّ أنه رغم ما بذل من جهود وماسطر من منهجية من طرف الباحثين والإداريين والسياسيين، فإن هذه الإشكالية، إشكالية أراضي الجموع لاتزال قائمة بجل مشاكلها وتشعباتها، بل استعصت معالجتها وأصبحت حديث الساعة في جل الجماعات المحلية وخاصة تلك التي يتكون جل تراب نفوذها من هذه الأراضي وأيضا داخل شرائح المجتمع المدني برمته علما وإحساسا لدى الجميع أن حلا ولو جزئيا لهذا المشكل لكفيل بالمساهمة في الإقلاع الإقتصادي الذي نناشده والذي نتوخاه وبالتالي إتاحة فرص لخلق المقاولات والمبادرات المنتجة التي تعد إطارا حيا ومراكب لفرص الشغل والعمل الذي ينتظره شبابنا لإخراجه من آفة البطالة وخنق العيش.

وإليكم السيد وزير الدولة في الداخلية نموذجا لهذه الجماعات الأصيلة وهذا مثال هو إقليم الراشيدية على غرار أقاليم أخرى كفكيك وورزازات إلى آخره. لقد بنيت قصور ومداشر على ضفاف. واد زيز واغريس وكير واستصلحت فيها أراضي يعود عهدها إلى قرنين من الزمن أو أكثر وأنشئت فيها واحات النخيل الخضراء لازلنا نأكل ثمارها ونستمع بها حتى اليوم. وكانت الأراضي الجماعية تستهلك حسب الحاجة وفي نظام ساده حسن التفكير والتدبير التسيير لهذه الأراضي، وبدخول الإستعمار الفرنسي للمغرب ونظرا للكفاح وللنضال المستميت الذي خاضه الشعب المغربي بقيادة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ووارت سره آنذاك مولانا الحسن الثاني نصره الله، عمل المستعمر على تضييق وحصر حقوق هذه الجماعات الأصيلة في محاولة يائسة للنيل من كرامة المواطنين وسيادة البلاد.

السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم،

لكنه بعد مرور 40 سنة و دوائر إقليم الراشيدية وغيرها من الأقاليم تطلب من الوصاية تفهم وضعيتها الراهنة. فالنمو الديمغرافي، بل الإنفجار الديمغرافي والحاجة الملحة لاستصلاح الأراضي أضحى ضرورة ملحة وعلى سبيل المثال لاالحصر فعائلة في 1960 مكونة من 6 أفراد أصبحت الآن أسرة، وأصبح هؤلاء الأفراد في حاجة إلى ضيعات، وهم أنفسهم لهم الرغبة في تكوين أسرهم وكيانهم وهذا مايتعذر عليهم في غالب الأحيان.

* السيد وزير الدولة في الداخلية :

لهذه الأسباب، وقبل طرح السؤال، وفي مغرب ينعم بالحرية والإطمئنان في جميع ربوعه وهو ينعم بالديمقراطية الحسنية التي أصبحت واقعا حاصلا وأمرا ملموسا في الحياة اليومية لرعايا صاحب الجلالة نصره الله وفي مغرب الهمم والتحدي لايليق أن تبقى الآف الهكتارات جامدة، ميتة، لاتنفع لا الجماعات الأصيلة ولا الإدارة ولا المواطنين تحت ذريعة هي الحفاظ على ذوي الحقوق لحقوقهم وهذا مضمون في الدستور أو نزاعات فارغة لا أصل لها لأنها فارغة كل المحتوى.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع الحيوي ومايتنظره جيل بأكمله وشباب متعطش للعمل نوجه إلى سيادتكم الموقرة السؤال التالي :

ماهي التدابير العملية التي تنوي الحكومة القيام بها في هذا المجال؟

ثانيا ما مآل التوصيات والنتائج التي تمخضت عليها المناظرة الوطنية لأراضي الجموع في دسمبر 1995؟ وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الدولة فليتفضل

* السيد وزير الدولة وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أشكر باسم الحكومة السيد مولاي ادريس العلوي عضو مجلس المستشارين للمملكة المغربية باسم فريق الحركة الشعبية على وضعيه المشاكل التي تعوق المقاولين الشباب الراغبين في إحداث ضيعات فلاحية بأراضي الجموع.

فعلا هذه مناسبة طيبة للحكومة تبعا لهذا السؤال القيم كي تعطي الحكومة نظرة ضرورية عن أراضي الجموع وعن ما كانت عليه وما هي حالتها الآن وما هو منتظر منها.

الكل يعلم أن أراضي الجموع هي من المعطيات الأساسية للبنية الإجتماعية والإقتصادية والتاريخية والعتيقة في هذه المملكة السعيدة، معروفة والكل يعرفها في جميع أنحاء المغرب، والكل يتقاسم هذا الرأي بالنسبة لهذا الأمر، والكل يعلم والسيد المستشار المحترم مولاي ادريس العلوي يفهم بأنه ليست أراضي في ملكية الأفراد أو الأعضاء الجموع، النسلي المتواجد على الأرض، بل هو حق استغلال خاص.

لهذه الأراض، ولايمكن انطلاقا من الظهير المنظم الأراضي الجموع قبل أن يأتي هذا الظهير ماكانت عليه الأصالة والتعامل مع أعضاء المجموعة البشرية التي يهمها تلك الأراضي.

فنظرا الآن لكثرة الأشياء وكثرة التناسل وعدد السكان وكذلك ماهو منتظر من الأراضي كي تندرج في اقتصاد وطني متحرك وقعت الآن ووقع الآن ضغط قوي عن أراضي الجموع، والكل يعلم هذا بحيث أن أراضي الجموع كانت ولازالت إلى هذه الساعة هذه هي الأولى التي تمد بالعقار كل المنجزات أو المشاريع إمّا الإجتماعية أو الحضارية أو للتنموية أو الإقتصادية بكيفية عامة.

ونحن لانذهب بعيدا، بمدينة الرباط وهاهو السيد لباركي المكلف بالإسكان حاضرهنا ويعرف مثلا أن مشروع الرياض، والأستاذ بوزبع الذي يدافع عن أراضي الجموع باسم - موكل من طرف وزارة الداخلية، يعرفون هذا. أحسن مشروع بنائي موجود في المملكة المغربية الآن ويفتخر به المغرب هو حي الرياض الذي يسكن بعضكم فيه أو يعرف الناس الذي سكنوا فيه، هذا أولا وقبل كل شيء وإذا أخدنا المدن الأخرى كلها كذلك، وأخدنا سوس ماسة، واليوم زرت زميلي السيد وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي السيد لحبيب المالكي قبل سفره في مهمة إلى باريس هذا اليوم، أتيا من سوس ماسة، فحكى لي مبتهجا وفرحا على أن عمالة سوس ماسة، والإخوان التابعين لتلك الناحية يشاهدون ما هي المشاريع التنموية الفلاحية الموجودة عند أراضي جموع سوس ماسة، وهذا معروف.

وإذا تكلمنا عن قلعة السراغنة فحدث ولاحرج، وإذا تكلمنا على بني مليلت حدث ولاحرج، تكلمنا على بني مطير حدث ولاحرج، أو تكلمنا على البروج وبني مسكين، حدث ولاحرج، وأعطيكم كذلك أمورأخرى تشاهدونها، فتلك المحاور الخاصة بالري والموجودة الآن عبر المملكة، والتي غطت إلى الآن تقريبا 50 ألف هكتار والذي وضع ثقتها فيها وآمن بها هم أراضي الجموع وإنكم تشاهدون عبر أنحاء المغرب هذه المسائل. وأضف على هذا الكثير، إلاّ أنه ولجواب السيد المستشار المحترم، الآن هناك ملف وهو أمامي، نزيل المشاريع الكبرى التي يمولها الناس الذين عندهم وبإتفاق مع الناس الذين لديهم أحق استغلال الأراضي، لأنه لا الوصاية ولا الحكومة ولا وزارة الداخلية أي وزارة ليس لها الحق لتفوت الأرض، لأن التفويت ممنوع قانونيا، وإلى فوت أحدهم فإن هناك العقاب القانوني الجنائي الذي هو يتعلق بهذا الأمر.

فيقع الإتفاق ولا الإتفاق ولا أتحدث على المشاريع الكبرى منها بناء مدن بأكملها، تمارة كلها وهي مدينة تعرفونها، سلا، القنيطرة في الساكنية، كلهم كتعرفوهم وكتعرفوا هاذ المشاريع، أكادير، الدشيرة، كل هذا مبني على أراضي الجموع إذا ما اقتصرنا على ميدان للبناء والسكن والتشييد ولا نتكلم عن أشياء أخرى، فعلا هناك ضغوط ونحن نعرف هذا لأنه نحن هذا لأنه نحن ماهي مهمتنا في وزارة الداخلية وهو الحفاظ وقبل كل شيء على التماسك البشري وعلى رعاية الحق الفردي والجماعي. لابد، ولكن هناك مؤشرات أخرى وضغوط أخرى وإذا ما استمعنا إليها ونحن حساسين اتجاهها ونريد أن ندخلها في الحساب لتنمية المغرب قاطبة بجميع أراضيه، أراضي الملك أراضي الأحباس، أراضي الخواص بكل أنواع الملكية في هذا البلد الأمين، نحن نحس كذلك أكثر للتكامل وللتماسك بين البشر في هذا البلد الأمين ولن نسقط أبدا تحت ضغط اللوبيات ولن نسقط فيها..

لأنه شخص يريد ربح الكثير في المضاربات وفي أخذ الأراضي ولايرى إلاّ المنفعة والمردودية باليات. والأشخاص الذين يسكنون في الأرض عليهم أن يضربوا رأسهم على الحائط ومصيرهم التشرد، من سيأخذ لهؤلاء حقهم ومن سيضمن لهم الإستقرار والراحة والإطمئنان لهم ولأولادهم، هذا هو المشكل.

أما فيما يخص الوضعية المتعلقة بواد كير ووادزيز وتلك الواحات النخيلية، نحن نعلم ونعرف حق المعرفة ما هو موجود في تلك التربة الحسنة وفي تلك الأرض التي أتى منها بعدما أقدم من الأرض الكريمة والمكرمة والشريفة، الينبوع في العربية السعودية، فاتت الأسرة العلوية السعيدة من الراشيدية ومن تافيلالت وكنعرفوا هذا ونحبه وتفتخر به وماأعدك به السيد مولاي ادريس العلوي، تنتمي لتلك للناحية الطيبة ولكم مجلس إقليمي حي وعلى رأسه أحد من أخير ومن أنفع أطر المملكة السعيدة وهو السيد ادريس التولالي رئيس جهة مكناس تافيلالت والعامل النشيط في وزارة الداخلية، فسيكون هو السيد

ادريس القصاب وبمعيتهم سعيد إيواسو إن شاء الله في يوم الإثنين المقبل لدراسة الحالات التي تفضلتم وأتبتم بها وسنجد لها الحل النافع للسكان، شكرا لكم على سؤالكم وشكرا السيد الرئيس المحترم والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الدولة على مشاركته في هذه الجلسة وعلى تفضله بالإجابة على أكثر عدد ممكن من - أسئلة السادة المستشارن سواء في نطاق الحصة المتعلقة بالأسئلة الآنية أوالأسئلة العادية، ربما هناك تعقيب للمستشار السيد مولاي ادريس العلوي، تفضلوا..

* المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

ما دام الجواب شافي وجامع وماله من إيجابيات ومن إيجابيات حول إقليم الراشيدية والأقاليم كلها، فأشكر السيد وزير الداخلية ونحن ننتظر هذا اللجنة وشكرا لكم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار وشكرا مرة أخرى للسيد وزير الدولة ونعود إلى قطاع الإقتصاد والمالية لإعطاء الكلمة للمستشار السيد محمد بوكمزة لطرح سؤاله حول التخفيض من الرسوم الضريبية، الكلمة للسيد المستشار، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد بوكمزة :

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن أقاليم مناطق الشمال بصفة عامة وإقليم الحسيمة بصفة خاصة يعيش اليوم ركودا اقتصاديا واجتماعيا بل أصبح في شبه عزلة عن باقي المناطق المجاورة. ولعل السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى الزلزال الذي ضرب الإقليم في السنوات الماضية إضافة إلى بعده عن مختلف مصادر للتموين وصعوبة الإنتقال من الإقليم وانحصار المواصلات واقتصارها على النقل الطرقي الذي يتأثر بالعوامل الطبيعية ناهيك عن انعدام الوحدات الإنتاجية بالإقليم وضعف السوق المحلية ممّا يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال المحلية إلى جهات أخرى بسبب قلة الرواج والإستهلاك.

ولايمكن فصل المؤهلات الإقتصادية عن ضعف البنيات الأساسية كل هذه العوامل أثرت سلبا على الحالة الإقتصادية وتضعف عزيمة المتعاملين الإقتصاديين.

وفي إطار سياسة اللامركزية وإشراك جميع جهات المملكة في التنمية الشاملة أضحى ضروريا إيلاء عناية خاصة بإقليم الحسيمة في مختلف المجالات وخاصة فيمايتعلق بنسبة الضريبة المخصصة للإقليم خصوصا وأننا استبشرنا خيرا بعد التعليمات الملكية السامية بشأن إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة.

وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير العملية التي تنوي وزارتكم القيام بها في سياق تخفيض الرسوم الضريبية بنسبة 50% مثلما هو معمول به بالنسبة لمدينة طنجة، والعمل بهذا المقتضى سيشجع المقاولين الشباب والحد من هجرة التجار والمستثمرين إلى أقاليم أخرى كما سيؤدي إلى التخفيض من ظاهرة البطالة. وشكرا للسيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير المالية والإقتصاد، فليتفضل.

* السيد وزير المالية والإقتصاد :

باسم الله الرحمان الرحيم

أريد أنّ أتوجه للسيد المستشار المحترم وأقول له بأنه نتقاسم الإهتمام بمناطق الشمال العزيزة علينا والتي تراكمت فيها مدة عدد من السنوات، كثيرة جدا حتى وصلت إلى الوضعية التي وصلت إليها. وبالتالي يجب أن نعمل كلنا كما سأشير إلى ذلك في السؤال الموالي حول وكالات إنعاش مناطق الشمال، السيد الرئيس، حتى نواجه بطبيعة الحال مشاكلها.

وإقليم الحسيمة إقليم عزيز بطبيعة الحال بدوره التاريخي وبوضعيته وبجماله إلى آخره. ولكن الجميع يجب أن يعترف بمشاكله.

السؤال المطروح هو يتعلق بتخفيض الرسوم الضريبية بنسبة 50% ففي الواقع هو المشكل أوسع من هذا وأوسع بكثير السيد المستشار.

لأن المشكل يتعلق بميثاق الإستثمار الذي صادق عليه البرلمان السابق. هذا الميثاق الذي قال بأنه هناك حوافز المتعددة بالنسبة للإستثمار منها الإعفاء من رسم الإستيراد فيما يتعلق بالمعدات والأدوات والسلع التجهيزية المستوردة، منها الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية المستوردة أو المقتناة محليا. دائما بالنسبة للمستثمر منها تحديد الرسم النسبي في 50% عند تأسيس شركة أو الزيادة في رأسمالها كذلك منها كذلك الإعفاء من رسوم التسجيل بالنسبة لعمليات تملك الأراضي المخصصة لإنجاز المشروعات المعنية ومنها الإعفاء من الضريبة المهنية البتاتا خلال السنوات الخمس لاستغلال المشروع ومنها أخيرا الذي جئتم به وهذا

هو الأخير، ومن بعد هو الذي يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والتي نص هذا القانون على تخفيضها 50% طول الخمس سنوات المالية الأولى بالنسبة لبعض العمالات وبعض الأقاليم التي يجب أن تحدد بمرسوم مازال لم ير النور إلى الآن ويجب بطبيعة الحال أن يخرج للوجود.

هذا يتطلب بطبيعة الحال أن هذا المرسوم يخرج وبطبيعة الحال الحكومة ستعمل مباشرة من بعد تقديم القانون المالي على إعطاء فعالية ليثاق الإستثمار الذي مايزال الآن لايتوفر على هذه الفعالية . وأنا أقاسمكم بأن إقليم الحسيمة من الأقاليم التي يجب أن تستفيذ من هذه الوضعية. والسلام عليكم.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير

السؤال التالي في هذا القطاع يتعلق بإقصاء بعض الجماعات المحلية من الإستفادة من مساعدة وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال للمستشارين السيدين أحمد أوبلعيد وأحمد السنتيتي. آه نرجع إلى الوراء الكلمة للمستشار السيد محمد بوكمزة في إطار التعقيب على السؤال الأول.

✱ المستشار السيد محمد بوكمزة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن جوابكم تضمن بعض المعطيات الإيجابية ونشكركم عليه لكنه أغفل بعض النقط التي نراها أساسية في تنمية مناطق الشمال وهي التخفيض الذي نطالب به هو في الحقيقة لمصلحة الدولة.

أولا وزارة الإقتصاد والمالية، لأنه سيشجع المستثمرين من جديد على خلق مناصب شغب والزيادة في الروح وازدهار الحكومة التجارية وللتخفيف من آفة البطالة وخاصة الشباب حاملي الشهادات التي يعاني منها الأقليم بصفة خاصة والمغرب بصفة عامة، وشكرا للسيد الرئيس.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

السؤال الثاني سبق تقديمه من طرف الرئاسة، الكلمة لأحد السادة المستشارين، أحمد أو بلعيد.. الكلمة للسيد المستشار السيد أحمد السنيتي.

✱ المستشار السيد أحمد السنيتي :

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمين

أختي المستشارة المحترمة، إخواني المستشارين

سؤالنا إلى السيد الوزير الأول المحترم بعد إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال.

استقبل سكان هذه المناطق التابعة لترابها، الحدث ببشرى واهتمام كبيرين واعتقدوا أن هذه الوكالة ستخرج المنطقة من اليأس الذي ظلت تعيش فيه منذ سنوات عديدة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات السابقة.

وبالفعل قامت الوكالة بواجبها اتجاه بعض الجماعات المحلية في حين تم إقصاء العديد من الجماعات المحلية الأخرى التابعة لإقليم شفشاون مثل جماعة موقريصات وجماعة زومي وجماعة يوقرة وجماعة بني أحمد من البرامج التنموية خاصة وأن هذه الجماعات تعتبر الأكثر تضررا من البنيات التحتية الضرورية مثل الطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء.

ولتقريب الحكومة من خطورة الوضع بهذه الجماعات في ميدان الطرق أشير إلى الطريق الرابطة من وزارة عبر دور زمورن وسوق الجحرة جماعة مقريصات إضافة إلى الطريق الرابطة بين دوار البريات إلى بني معاوية، في هذا الإطار نطلب منكم ربطها بجماعة زومي.

خصوصا السيد الوزير أن التصريح الحكومي تضمن إعضاء الأولوية لمناطق الشمال وتنميتها حتى تستطيع مواجهة تحديات المنافسة الوطنية والدولية، فكيف تتحدثون في برامجكم عن التنمية الشمولية في أقاليم الشمال ولازالت الجماعات المحلية المشار إليها أعلاه تعرف خصاصا كبيرا في المجال الطرقي والصيانة بهذا القطاع من ثانه خلق رواج تجاري واقتيصادي مهمين.

وفي هذا الإطار نساءلكم السيد الوزير عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إقصاء بعض الجماعات المحلية من مساعدات الوكالة وماهي المعايير والمقاييس المعتمدة لتوزيع المساعدات على الجماعات التابعة لترابها؟ وشكرا السيد الرئيس.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للمستشار السيد أحمد السنيتي :

الكلمة للسيد وزير المالية والإقتصاد فليتفضل

✱ السيد وزير المالية والإقتصاد :

السيد الرئيس

أشكر السيدين المستشارين اللذين وفروالي إمكانية الحديث عن مناطق الشمال العزيزة علينا كلنا والتي نعتبر أن الإهتمام بها ليس مسألة إقليمية ولايجب أن ننظر إليها بشكل إقليمي أو منظور إقليمي لأنه ليس محلي. فيجب أن يكون منظور وطني، لأنه إذا لم نخرج الشمال من وضعية التهميش التي يعيش فيها منذ عدة عقود، فهذا سيضر من الناحية الوطنية المغربية في كليته. ولذلك أنا من الناس الذين يتعاملون مع هذه المنطقة بعد وطني أساسي، وبالنسبة لي هذا هو الأساس.

وانطلاقا من هذا فنحن إذن نقتسم الإهتمام بمناطق الشمال ويمكن كذلك أن نقول كي لا نكذب على الرأي العام، بأننا كلنا صفقنا لتأسيس الوكالة، ولكن ليس الوكالة لوحدها هي التي ستهتم بمناطق الشمال، الوكالة عنصر أساسي لدراسة الوضع في مناطق الشمال ولكن في نفس الوقت تفعيل كل الفاعلين من القطاع الخاص والجماعات المحلية، وأشير إلى الجماعات المحلية بطبيعة الحال، من المقاولين، وبطبيعة الحال مختلف الوزارات التي يجب عليها كذلك أن تتدخل حسب برامجها في مناطق الشمال، ومع ذلك الوكالة تقوم بعمل تأطيري إلى آخره.

من المؤكد أنه إلى حد الآن الوكالة اهتمت ببعض المشاريع التي ستنجز مثلا الطريق الساحلي، هي طريق شاطئية للمنطقة كلها ولكن هي طريق ستهم كل الأقاليم في المناطق الشمالية وستهم عمليا عدد كبير من القرى ومن الجماعات.

بالنسبة لإقليم الشاون الذين تفضلوا السادة المستشارين بطرحه، فحسب البرامج المطروحة الآن وتطرحها الوكالة، فيظهر أن له نصيب، وافر من هذه البرامج التي أعدتها الوكالة، لأنه سيتسع إلى 85 قرية في 22 جماعة وسيؤدي إلى تزويد 18 جماعة بالماء الشروب وكذلك هناك برمجة للطرق كثيرة ومتعددة في هذه المنطقة. بالإضافة أنه كان في هذه الفترة الأخيرة اجتماع مابين الوكالة ومابين السيد عامل إقليم الشاون ومابين المنتخبين في بعض الأمور التي تهم المناطق التي تكلم عنها السادة المستشارين، ولكن تيهم كذلك مشروع لوكوس. لأن مشروع اللوكوس هو مشروع فلاحي ولا يرتبط بالوكالة نفسها ولكن الإنتاجية والمردودية التي سيوفر من المؤكد أنها ستكون كبيرة بالنسبة وللتشغيل وبالنسبة للعمل التعاوني في المناطق بالنسبة للفلاحة.

ثم هناك العمليات الإندماجية التي يجب أن تشارك فيها كل الجماعات، ففي عمل برامج الوكالة ليس هناك إقصاء أي جماعة، هي واضعة لكل جماعة إمكانيتها ومن المؤكد أنه الوكالة مستعدة لمتابعة النقاش مع السادة المنتخبين سواء وطنيا أو كذلك على المستوى الجماعي كي وضع البرامج.. لأن وضع البرامج أساسية والدراسات للمستقبل ويجب أن لاتقصى أي جماعة. شكرا

✱ السيد الرئيس

شكرا للسيد الوزير.

تعقيب للمستشار السيد أحمد السنيتي.

✱ المستشار السيد أحمد السنيتي :

شكرا

أشكر السيد الوزير على هذه المعطيات وأشكره كذلك لأننا كنا نتخوف أنه ليس له علم بهذه المشاكل التي نتخبط فيها بأقاليم الشمال وخاصة في هذه الظروف. إننا، السيد الوزير، ننتظر هذه التنمية من صميم قلوبنا وقلوب سكان الجهة ككل.

لهذا، السيد الوزير، أملنا الآن هو الإعتماد عليكم كي تنظروا بعين الإعتبار وعين الرحمة في هؤلاء السكان وفي هذا الإقليم وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، وشكرا للسيد وزير المالية والإقتصاد على مشاركته في الأسئلة الآنية والعادية.

ننتقل إلى قطاع العدل وقد تقدم في شأنه المستشار السيد محمد السلامي بسؤال من الأهمية بمكان حول قانون المسطرة الجنائية، الكلمة للمستشار السيد محمد السلامي.

✱ المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس

السادة الوزراء

زملائي المستشارين

لاشك أنكم تعلمون أن قانون المسطرة الجنائية لم يخرج بعد إلى حيز الوجود رغم أن الحكومات السابقة وعدت كلما طرح عليها سؤالا حول هذا الموضوع إلاّ وتستعرض المراحل التي قطعها هذا القانون. وكثيرا ماتؤكد على أنه في مرحلة الصيغة النهائية سوف بحال على البرلمان، مع العلم أن قانون الإجراءات الإنتقالية ظل معمولا به منذ 1974 إلى الآن.

لهذا نتساءل عن المراحل التي قطعها هذا القانون وما هي الأسباب التي أدت إلى تأخيره؟ وفي انتظار جوابكم تقبلوا أسمى عبارات التقدير والإحترام.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للسيد وزير العدل فليتفضل

✱ السيد وزير العدل :

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة أعضاء مجلس المستشارين

أشكر في البداية السيد المستشار على هذا السؤال المعقول والوجيه، سأحاول أن ألخص قصة التي هي بالفعل قصة طويلة، وألخصها وأنا أعطي عناصر الجواب على السؤال المطروح.

اهتمام وزارة العدل بمشروع جديد للمسطرة الجنائية يرجع في الواقع إلى الثمانينات، ففي هذه السنوات كانت هناك أسباب دفعت إلى هذا العمل وهي أولا وضع حد للمقتضيات الإنتقالية لسنة 74 والتي تكلم عنها السيد المستشار وكذلك توفير الشروط الكفيلة بضمان الحرية الفردية وتكريس الحق في الدفاع على وجه أكمل، كذلك من الدوافع كان تدعيم قرينة البراءة هي الأصل.

فانطلاقا من هذه المعطيات وفي الثمانينات هيئت وزارة العدل صيغة أولية التي طرحت على أنظار المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في بداية التسعينات، وبالفعل تمت دراسة معمقة لهذا المشروع من طرف المجلس الإستشاري الذي تقدم بعدد من التوصيات والتعديلات وعرضها على الجناب الشريف الذي تفضل بالموافقة على هذه الإقتراحات، فمن بعد هذه المرحلة تكونت لجنة لإعادة النظر في الصيغة الأولى للمشروع على ضوء توصيات المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وعلى ضوء كذلك التطورات القانونية لا في القانون المغربي ولا في القانون المقارن.

بعدما أنهت عملها هذه اللجنة تقدمت بالمشروع في صيغة جديدة بطبيعة الحال إلى الأمانة العامة للحكومة في أواخر سنة 95 قصد تعميم هذا المشروع على مختلف الوزارات من أجل إبداء الرأي والملاحظات والإقتراحات. وبالفعل في سنة 96 تم جمع عدد من الإقتراحات والملاحظات التي أخذتها من جديد وزارة العدل بعين الإعتبار في مشرووع ربما في الصيغة التالتة أو في الصيغة الرابعة.

في نهاية المطاف أذكر بأنه السيد الوزير الأول في تصريحه الحكومي أمام هذا المجلس عبر على عزم الحكومة الحالية على عرض المشروع على أنظاركم، وسيتم بالفعل عرض هذا المشروع على أنظاركم بعد التعميق في بعض النقط، أذكر منها أولا موضوع قاضي تنفيد العقوبة، وهذا شيء مهم جدا ما زال شيء من الدراسة، وكذلك دور ومجال التحقيق، هذا كذلك نقطة مهمة مازالت تتطلب شيئا من الدراسة بالإضافة إلى ضرورة ملاءمة هذا المشروع مع المشروع الحالي للقانون الجنائي ومع مقتضيات لمشروع ثالث حول قانون السجون. بالإضافة كذلك على ملاءمة هذا المشروع مع مقتضيات البرنامج الحالي لإصلاح القضاء.

في النهاية أذكر بأنه في هذه المدة كلها لم يكن هناك فراغ بالنسبة للمسطرة الجنائية، بحيث أنه في هذه المدة وهذا شيء تعرفونه تمت عدة تعديلات تشريعية مهمة، بالخصوص بمبادرة من المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وجاءت مشاريع أمام هذا البرلمان والتي صادق عليها، والموضوع يتعلق كما هو في علم الجميع أساسا بالوضع تحت الحراسة وبالإعتقال الإحتياطي. شكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير

الكلمة للسيد المستشار محمد السلامي

* المستشار السيد محمد السلامة :

شكرا السيد الرئيس

أشكر من الأعماق السيد وزير العدل على التوضيحات الشافية التي زودنا بها ونحن في الفريق الديمقراطي والعمل عندما وضعنا هذا السؤال كنا ومانزال نعتقد أن قانون المسطرة الجنائية لم يعد يواكب الحريات العامة في وطننا الحبيب ولأنه يمس حريات جميع شرائح المجتمع المغربي وذلك من عدة اعتبارات.

أولا إنه أول قانون صدر في عهد الإستقلال عام 1959 وقد أدخلت عليه عدة تعديلات وأهمها ظهير الإجراءات الإنتقالية الذي صدر عام 1974 وبالرجوع إلى الفصل الأول من هذا القانون بالإجراءات الإنتقالية ينص على أنه، مؤقت ولكن التوقيت لمدة 24 أو25 سنة يعتبر مبالغ فيه.

ثانيا إن ظهير الإجراءات الإنتقالية صدرعلى إثر صدور القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، طبعا قانون التنظيم القضائي الحالي هو الذي جعل الوزارة تفكر في إصدار قانون الإجراءات الإنتقالية والذي صدر من قبله بشهرين لنجعل أحكامه منسجمة وأهم الأحكام التي أخذها قانون المسطرة الجنائية.

ثالثا، إن ظهير قانون الإجراءات الإنتقالية عدل وألغى بفصوله ال 24، كل فصول قانون الإجراءات الإنتقالية هي 24 فصل، عدل 102 فصل من قانون المسطرة الجنائية، ومع ذلك لم يف بالمطلوب والمرغوب فيه.

رابعا وأخيرا، إن بعض فصول قانون المسطرة الجنائية لازالت تحمل بين طياتها، كلمات نسخت بمقتضى التعديلات التي أدخلت على قانون المسطرة الجنائية ككلمة وكيل الدولة، لم يبق وكيلا للدولة ولكن النصوص بها وكيل للدولة، المحكمة الإقليمية، محكمة ابتدائية ومحكمة الإستئناف، كذلك ما زالت فيه محكمة السداد، هذه فصول حقيقة السيد الوزير أصبحت غير صالحة تماما كي تطبق في هذا العهد الزاهر الذي نعيشه من الحريات العامة. ولذلك كان من أوجب الواجبات خروج هذا القانون لحيز الوجود، ونحن نصفق لما أفادنا به السيد وزير العدل وشكرا.

* السيد الرئيس :

الرئيس ليست في نيتها أن تعقب إلاّ عن أسئلة السادة المستشارين ولا أجوبة السادة الوزراء ولكن بعض الأحيان، بعض الملاحظات، فبالنسبة لهذا المشروع حقيقة السيد الوزير تعرض إلى أعمال المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان. الأعمال التي هي غير معروفة لأنها سرية ولكن الإخوان الذين هم أعضاء مجلس الإستشاري كعبد ربه والأستاذ بوزبع والأستاذ التهامي الخياري يعرفون بأن المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان خصص حيز كبير لدراسة هذا المشروع، جلسات متوالية ومطولة ورفع التقرير إلى السدة العالية بالله وصاحب الجلالة وافق جملة وتفصيلا على هذا المشروع، مشروع المسطرة الجنائية.

فلهذا نتمنى ونوجه النداء إلى الحكومة الموقرة ككل وليس للسيد وزير العدل، للحكومة الموقرة ككل بأن تستجيب في أقرب وقت ممكن إلى ماجاء في التصريح الحكومي ليخرج هذا المشروع المهم بالنسبة لحقوق الإنسان، بالنسبة للحريات الفردية والجماعية، ليخرج إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن. شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. ننتقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية بسؤال المستشارين السادةمحمد أوشطو، محمد قرو، عبد الرحمان أوشن وقاسم الغزوي، الكلمة إلى أحد السادة المستشارين، أعتقد أنه المستشار السيد محمد قرو فليتفضل.

* المستشار السيد محمد قرو :

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين،

انطلاقا من المشاكل التي تعاني منها الأرياف والقرى من عزلة ونقص بل وانعدام في البنيات التحتية. إن مجال التمدرس والتعليم يعكس هذه الوضعية من خلال المشاكل والعوائق التي يمكن أن نلخصها كمايلي :

ففي التعليم الإبتدائي نلاحظ نقص في الحجرات والبنيات التحتية ممّا يترتب عنها عدم استقرار المعلمين وفرار التلاميذ من المدرسة. وكل هذا ينعكس سلبيا على مستوى التعليم في الأرياف والقرى. وعندمايتم انتقال التلاميذ إلى التعليم الإعدادي يطرح مشكل البعد والسكن إذ نلاحظ معدل إعدادية واحدة لكل سبع أو ثمانية جماعات وغالبا ما تحدث الإعداديات بدون داخلية والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، ويترتب عن كل هذه العوامل عزوف وانقطاع التلاميذ عن التمدرس، وفي التعليم الثانوي زيادة على المشاكل السالفة الذكر فإن أولياء التلاميذ في القرى والأرياف يجدون أنفسهم في عجز لتغطية تكاليف السكن والأدوات لأبناءهم ويؤدي هذا إلى عزوف التلاميذ عن الدراسة والتالي تهميش وتشرد الشباب. وتستمر المشاكل المادية التي تعوق استمرارية تمدرس أبنائه أهل بالبوادي إلى مستوى الجماعات وأعني بالخصوص عدم استفادة جميع أبناء القرية والأرياف من المنح.

ونظرا لكل هذه المشاكل نتساءل السيد الوزير كيف تعتزم وزارتكم معالجة هذه الأوضاع المزرية وكيف ترون تعميم تشجيع التم درس لفائدة فتيان وفتيات القرى وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار كان على ا لرئاسة أن تشير إلى موضوع السؤال الذي يتعلق بالتعليم في القرى والأرياف. الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية فليتفضل.

* السيد مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارون،

إن هذا السؤال يستحق في الواقع أكثر من 3 دقائق المختصة للجواب نظرا لأهميته، وحبذا لوكان سؤالا كتابيا حتى نتمكن من التوسع في الإجابة، ولكن رغم ذلك سأحاول في هذا الحيز الزمني الضيق أن أجيب على بعض القضايا التي أثارها السادة المستشارون، فلابد أن نشير إلى أنه صحيح أن عدد الأميين لازال مرتفعا حتى مابين الشباب والأحداث 45% تقريبا من هؤلاء يتراوح أعمارهم مابين 7 سنين ولازالوا 18 سنة أميين. وهذا الظاهرة، ظاهرة الأمية تهم الأرياف والبوادي أكثر ماتهم لمدن، ولكن إذا كان هذا صحيح فليس من المطابق للواقع أن نقول بأن هذا يعزى إلى عدد الحجر القليل، ففي هذا المضمار أسمحوالي أن أذكر أننا نتوفر على مايزيد عن 5500 مدرسة ابتدائية من بينها 2389 في المدن و3159 في الأرياف، دون أن نشير إلى الفروع التي تصل في البوادي والأرياف إلى 10065 فرع.

لكن هذه مفارقة، عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الريفية أقل من عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الحضرية حيث أن الأعداد على النحو التالي :

1410855 تلميذ قروي مقابل 1708170 تلميذ حضري. فماهو السبب في هذا الأمر. لا أظن أن السبب يعزى إلى قلة الأقسام والحجر كما أسلفنا ولو أن هذا العدد لازال قليلا بالنسبة للإحتياجات، وكذالك لا أظن أن السبب يعزى إلى انعدام «السياج» على هذه المدارس ولا على قلة العناية والصيانة بهذه المدارس ولا كذلك لانعدام المصالح الصحية.

فالإنسان هي في الواقع كبة من الأسباب منها الإقتصادية حيث أن حياة سكان الأرياف لازالت تعتمد على دور الأطفال في تدبير الشؤون الإقتصادية الخاصة بالأسر، كذلك هناك أسباب بيداغوجية حيث أن التعليم غير مواتي وغير ملائم إلى احتياجات سكان البوادي، كذلك هناك أسباب ثقافية تدفع الأباء إلى عدم بعث بعض من أبنائهم إلى المدارس كذلك هناك أسباب جغرافية ومجالية حيث أن المدارس تبقى بعيدة أحيانا من أماكن سكنى الريفيين.

وهناك عناصر أخرى منها أساسا تدني صورة المدرسة لأسباب كثيرة ومتعقدة ويبقى أن سكان الأرياف لايعتبرون أن المدرسة هي شأن من شؤونهم، فهذه كلها أشياء تبين لنا مدى مسؤولية المنتخبين المحليين والوطنيين الذين عليهم أن يحسسوا سكان البوادي والأرياف إلى ضرورة الإهتمام بتربية الأجيال الصاعدة وإلى العناية بالمدارس وإلى العناية بمن يعمل في تلك المدارس، ما هي أهداف الوزارة؟.

فأهداف الوزارة أو ما تنوي الوزارة القيام به هو تعميم التعليم في أول وهلة على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين، أو الذين وصلوا سن التمدرس أي سبع سنوات، وننوي ذلك في فترة لاتتجاوز السنتين أو الثلاث.

وبعد ذلك ننوي أن نقوم بعملية تمدرس الأطفال مابين 7 و12 سنة والإحتفاظ بهم في المدارس قبل أن نصل إلى تمدرس الأطفال مابين 12 و16 سنة وكل هذا الأمر سنقوم به من خلال العقد الذي نحن على أبوابه.

إضافة إلى هذا ننوي مراجعة المناهج والبرامج وجعلها أكثر تطابقا لحياة السكان في القرى وفي البوادي والأرياف. كذلك سنسعى إلى حل المشاكل التي أشار إليها السادة المستشارون فيما يتعلق بصيانة المدارس ونسعى أساسا إلى أن نجعل المدرسة جزءا لايتجزأ من حياة القرى، وهذا هو الأهم فيما ننوي القيام به، طبعا هذه كلها أشياء ستندرج في إطار الإصلاح الذي ننوي صياغته وتقديمه طبقا لما جاء في الخطاب المولوي لعيد العرش إلى لجنة وطنية قبل أن ينظر في شأنها المجلس الوطني للتعليم وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير التربية الوطنية.

أعتقد أنه يمكن الإنتقال إلى قطاع الصيد البحري شاكرين السيد وزير التربية على مساهمته في هذه الجلسة.

بالنسبة لقطاع الصيد البحري هناك سؤال تقدم به المستشار السيد حسان افراحي حول عدم الإستفادة من مردودية الصيد البحري الكلمة للسيد المستشار فليتفضل.

* المستشار السيد حسان أفراحي :

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السيدة السادة المستشارون المحترمون

تتوفر الجهة الجنوبية على ثروة سمكية هامة تمتاز بجودتها وتنوع أشكالها وهي كفيلة بمساهمة فعلية في الرفع من الإقتصاد الوطني، لكن ومع كامل الأسف لاتستفيد الجهة الجنوبية من هذه الثروة شيئا لا عل مستوى تشغيل اليد العاملة ولا على مستوى السوق وهو ما يستوجب... حكومتكم الموقرة لجعل ساكنة أقاليمنا الجنوبية لتستفيد من هذه الخيرات المهمة وذلك على المستويات التي أشرنا إليها.

سؤالي السيد الوزير هو ما هي مساهمة وزارتكم لفسح المجال أمام المستثمر المحلي سيما وأن هناك العديد من الشبال حاملي الشهادات المتخصص في هذا المجال وكذا بعض المستثمرين المحليين الذين لا ينتظرون سوى الفرصة؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالصيد البحري فليتفضل.

* السيد التهامي الخياري الوزير المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين

نعلم بأن سؤال السيد المستشار المحترم يمكن أن يؤول تأويلات مختلفة، حقيقة خلال الماضي ونظرا للرعاية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة للأقاليم الجنوبية، يظهر لي في ميدان الصيد البحري، والذي هو عمليا القطاع الأساسي في الحياة الإقتصادية للمنطقة، كانت هناك مجهودات كثيرة وهناك كذلك مجهودات كبيرة ومشاريع مهمة المهيأة في هذا الميدان.

وليس هناك بأس أن نوضح ما هو المجهود الذي تنوي الحكومة القيام به في هذه المناطق. على مستوى بناء المراسي وأظن بأن المراسي في هذه المناطق هي أساسا وقبل كل شيء مراسي للصيد البحري، بالنسبة الداخلة 61 مليار سنتيم، بالنسبة للعيون 15 مليار سنتيم، بالنسبة لبوجدور 50 مليار سنتيم، بالنسبة لطرفاية 3,5 مليار سنتيم، بالنسبة لتيزنيت يعني سيدي إيفني 20 مليار سنتيم، بالنسبة لطانطان 14 مليار وبالنسبة لأكادير 22 مليار، يعني أنه فيما يخص التجهيزات المتعلقة بالمراسلي بالنسبة لمناطق الجنوب، المبرمج الآن وماينجزالآن هي 2 مليار درهم أي 200 مليار سنتيم.

بالنسبة لبناء قرى الصيد البحري، الداخلة 12 مليار سنتيم، العيون 12 مليار سنتيم، بوجدور 12 مليار سنتيم، سيدي إيفني 4 مليار سنتيم، أكادير 10 مليار سنتيم يعني حوالي 50 مليار سنتيم التي هي في طريق الإنجاز أو كمشروع من المشاريع.

فيمايخص البرنامج التابع للمكتب الوطني للصيد 3 مليار سنتيم بالنسبة للداخلة، 4 ملايير بالنسبة للعيون، 1,5 مليار بالنسبة لبوجدور مليار و600 مليون بالنسبة لطرفاية، 2 مليار بالنسبة لسيدي إيفني، 4 مليار بالنسبة لطانطان و 5 مليار بالنسبة لأكادير، يعني مايعادل 21 مليار وبعض الملايين.

فيما يخص مساعدة القطاع للرفع من مستواه، بالنسبة للداخلة 2 مليار و2 مليار بالنسبة للعيون و0,5 مليار بالنسبة لبوجدور و0,5 مليار بالنسبة لطرفاية، 8 مليون درهم بالنسبة لسيدي إيفني، مليار و800 مليون سنتيم بالنسبة لطانطان، و2 مليار و400 مليون سنتيم بالنسبة لأكادير يعني 10 ملايير التي برمجت أو في طريق الإنجاز.

بالنسبة للتكوين، فهذا الميدان هناك مليار بالنسبة للداخلة و2 مليار و600 مليون بالنسبة للعيون، 300 مليون بالنسبة لطانطان و800 مليون بالنسبة لأكادير يعني 4 مليار و 700 مليون.

بالنسبة للبحث العلمي، مليار بالنسبة للداخلة ومليار بالنسبة للعيون ومليار بالنسبة لأكادير، 3 مليار سنتيم.

بالنسبة للتجهيزات الصحية فهناك 1,5 مليار بالنسبة للداخلة، 1,5 مليار بالنسبة للعيون، 1,5 مليار بالنسبة لبوجدور، 1,5مليار بالنسبة لأكلدير، 7,5 مليار في المجموع.

بالنسبة للإنقاذ الخاص بالبحارة، 2 مليار و 400 مليون بالنسبة للداخلة، 50 مليون بالنسبة للعيون، مليار و 80 مليون بالنسبة لبوجدور، مليار و100 مليون بالنسبة لطرفاية، 2 مليار و100 مليون بالنسبة لطرفاية، 2 مليار و150 مليون بالنسبة لتيزنيت سيدي إيفني، يعني، 5 مليار و 380 مليون.

فيما يخص تجهيز منتوبيات الوزارة، 900 مليون بالنسبة للداخلة و100 مليون بالنسبة للعيون و 660 مليون بالنسبة لبوجدور 4 ملايين درهم بالنسبة لطرفاية، 72 مليون بالنسبة لطانطان، 2 مليار بالنسبة لأكادير، في المجموع 4 مليار و700 مليون، يعني أنه بالنسبة لمجموع ماهي مشاريع تنجز أو في طريق الإنجاز، 88 مليار بالنسبة للداخلة، 37,5 مليار بالنسبة للعيون، 65 مليار أو حوالي 66 مليار بالنسبة لطرفاية، 29 مليار بالنسبة لسيدي إيفني، 25 مليار بالنسبة لطانطان، 53 مليار بالنسبة لأكادير، يعني أن مجموع الإستثمارات المخصصة بالنسبة للمناطق الجنوبية في هذا القطاع أو بارتباط مع هذا القطاع تساوي أكثر من 3 مليار درهم.

هذا فيما يخص المجهود كي نظهر بأن هناك مجهود كبير التي تقوم به الدولة والذي تعمل الحكومة الآن من أجله ولصالحه.

السؤال المطروح هو مدى استفادة ساكنة هذه المناطق، وأظن أنه عندما تطرح علي الإستفادة، لأنه لستم الأول من طرحها ولكن هناك عدد من ممثلي الأقاليم الجنوبية، هي استفادة فيما يخص أساسا الرخص المتعلقة بالصيد البحري. في هذا الميدان كما قلت السادة المستشارين أنه في هذه المدة هناك تجميد إعطاء الرخص نظرا لضرورة التعمق في الوضعية كما هي موجودة وإمكانيات الصيد كما هي متاحة ولما يقع هذا التقييم وإذا ماتقرر من جديد فتح الرخص، دون شك أننا سنأخذ بعين الإعتبار المناطق الجنوبية وساكنة المناطق الجنوبية حتى تكون هذه المعايير شفافة والتي تجعل حقيقة سكان هذه المناطق يستفيدون منها.

في الأخير أريد أن أغتنم هذه الفرصة كي أقول لكم أنه من بعد الزيارة التي قمنا بها إلى الداخلة تقرر إنجاز برنامج مراكز التفريغ خلال الأشهر المقبلة أي من الآن إلى مدة 6 شهور أو 7 شهور أو 8 شهور، 10 مراكز ويظهر لي أن هذا سيكون من الإنجازات المهمة التي ستمكننا من هيكلية للصيد الساحلي والصيد التقليدي في المنطقة. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الصيد البحري على هذه الأجوبة المدققة والمرقمة وربما الغير قابلة للتعقيب، ولكن رغم هذا هنالك تعقيب الكلمة للسيد المستشار فليتفضل.

* المستشار السيد حسان أفراحي :

أن أذكر به مرة ثانية السيد الوزير هو أن هناك مجموعة من الشباب خريجي معهد التكنولوجيا للصيد البحري والحاملين الشهادات في القطاع نفسه والذين يطرحون ملفاتهم، والجميع يحاول حل مشكلة التشغيل خصوصا في صفوف الشباب، فهناك ملفات مطروحة ونحن يتوافد علينا أولئك الشباب ونلتمس منكم أن تراعوهم بعين الإعتبار. وشكرا السيد الوزير.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد وزير الصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس

فيما يخص قضية الشباب المخرجين فنحن نحاول حل مشاكلهم، ولكن كي نكون كذلك صرحاء ليس عن طريق إعطاء رخص، نحاول الآن أن نجد لهم.. وأظن أن الشواهد المتوفرين عليها تؤهلهم كي يشتغلوا وهناك ميدان للشغل وعندنا القوانين التي تعطينا الإمكانية لتشغيلهم ولكن يجب كذلك أن يظهر لنا بأن التشغيل هو على أساس الرخص لأنه إلى أعطينا الرخص الآن فلن يجد أي منهم مايصطاده، لا الذي يتوفر على الرخصة من قبل أو الذي سيأخذها من بعد، في انتظار القيام بالتقييم الموضوعي العلمي للواقع، حتى إلى أعطينا رخصة ما إلى أحد الأشخاص نكون على علم أنه سيستفيد منها، شكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا مرة أخرى للسيد وزير الصيد البحري.

نمر الآن إلى سؤالين في قطاع النقل والملاحة التجارية، السؤال الأول للمستشار السيد محمد بوداس فليتفضل لتقديم تساؤله حول ترميم واستغلال مطار تازة.

* المستشار السيد محمد بوداس :

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء

الأخت المستشارة، الإخوة المستشارين

السيد وزير النقل المحترم لدى سؤالين الأول يتعلق بما تم اتخاذه من إجراءات عملية لإنجاز مشروع ترميم مطار تازة والذي وعد سلفكم بتنفيذه سنة 95، والجدير بالذكرأن هذا المرفق قد أغلق منذ عشرات السنين ولم يعد صالحا للإستغلال.

سؤال تاني، لقد سبق لي أن تطرقت من هذه المنصة إلى الإرتفاع المهول في حوادث السير التي أخذت تتفاقم بشكل فضيع، فبالأمس فقط ذهبت أسرة بأكملها ضحية هذه الحوادث نتيجة اصطدام سيارتها بحافلة النقل العمومي على الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين وجدة وفاس. وقد استبشرت خيرا بعد الإستماع بإمعان للإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها مشكورة في هذا الباب من أجل الحد من هذه الآفة.

وبالرغم من ذلك نساءلكم السيد الوزير عن الإجراءات الفورية التي تنوي وزارتكم للقيام بها سيما ونحن على أبواب العطلة الصيفية التي ستعرف توافد مئات الآلاف من أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد الرئيس :

أعتقد بأن السيد المستشار تقدم دفعة واحدة بسؤالين، السؤال المتعلق بمطار تازة وسؤال متعلق بالحادثة المفجعة التي وقعت بوادي أمليل، الكلمة للسيد وزير النقل فليتفضل.

* السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة والمستشارين المحترمين

سوف أجيب دفعة واحدة على سؤالين تقدم بهما السيد المستشار محمد بوداس مشكورا، وفي السؤال الأول طرحت إشكالية مطار تازة.

جوابا على هذا السؤال أريد في البداية أن أقول بأن المكتب الوطني للمطارات قد قام بمجهودان كبيرة فيما يخص ترميم وإنشاء عدة مطارات دولية مغربية، وأخص بالذكر مطارات الدارالبيضاء، الرباط سلا ومراكش وورزازات والعيون وطنجة وتطوان وقريبا إن شاء الله في الأسبوع المقبل مطار الصويرة.

وفيما يخص مطار تازة بالضبط، يشرفني أن أحيط المجلس علما بأن هذا المطار يوجد على مقربة مدينة تازة ببعد 6 كيلومترات ويتكون من مدرجين غير معبدين، طول الأول 1700 متر وطول التاني 800 متر ولايمكن استغلال هذين المدرجين في الأيام الممطرة ولكن أرضيته من الممكن أن تستعمل من طرف الطيران الخفيف، وبالرغم من وجود مطار تازة ضمن لائحة المطارات المفتوحة في وجه الملاحة الوطنية بموجب المرسوم الوزاري رقم804/77 بتاريخ 12 غشت 1977، فإنه لا يستغل إلاّ في حالات نادرة من طرف طائرات صغيرة أو من طرف الطائرات العسكرية.

وتقوم وزارة النقل والملاحة التجارية حاليا بإعداد دراسة وضع التصميم المديري للطيران، الشيء سيمكننا من إعادة النظر في تضيف المطارات بناء على معطيات رواجها ونشاطها وكذلك عن موقعها الإستراتيجي.

وتمشيا كذلك مع التقسيم الإداري للمملكة واهتمام الحكومة بتنمية الجهات وإبراز قدراتها، فبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تحدد وبصورة دقيقة تصنيف المطارات وكيفية التعامل مع كل منها. وأريد أن أقول للأخ بوداس بأن مطار تازة سوق يدخل إن شاء الله في هذه الدراسة، دراسة للتصميم الوطني والمديري للطيران.

وفي انتظار نتائج هذه الدراسة فإن مطار تازة يعتبر دائما جزءا لايتجزأ من شبكة المطارات للوطنية التي يجب أن نعتني بها وأن نحافظ عليها وأن نرممها في المستقبل القريب إن شاء الله وشكرا.

فيما يخص السؤال التاني أريد أن أقول للسادة المستشارين المحترمين الحاضرين بأن الحادثتين اللتين وقعتا في إقليم تازة في الأيام الأخيرة قدخلفتا أسى كبيرا في نفوس جميع المواطنين وخاصة في نفوس العاملين بوزارة النقل والتي تعلمون أنها هي التي تشرف على قطاع السلامة الطرقية. وتتلخص أسباب هذين الحادتتين في عدم ملاءمة السرعة مع ظروف المكان والزمان والتجاوب المعيب من طرف سائقي الحافلتين.

وأذكر هنا السادة المستشارين المحترمين بأن تركيب واستعمال جهاز عداد السرعة وقياس المسافة الذي يسمى بالفرنسية « Le Takigrophe » أصبح إجباريا بالنسبة لجميع عربات نقل المسافرين التي يفوق عددها 15 مقعد والشاحنات التي تفوق حمولتها الإجمالية 5 أطنان وذلك بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 12 يونيو 1995 والذي أصدرت الوزارة بشأنه بمجرد دخوله حيز التطبيق دوريات وبلاغات تؤكدعلى ضرورة استعماله وأهميته كأداة رادعة لحوادث السير تمكن من تحديد المسؤوليات عند وقوع أي حادثة.

وقام المكتب الوطني للنقل باتخاذ مبادرة خاصة في هذا الشأن حيث أنه يقتني لفائدة النقالين العموميين المرخصين لهم الجهاز المذكورعلى أساس اقتطاع ثمن تكلفته من مبالغ النقل المحصلة لفائدتهم. وتقوم مصالح مراقبة الطرق التابعة لوزارة النقل والملاحة بمراقبة مستمرة كافة الحافلات والشاحنات المعنية بهذا الإجراء للتأكد من تركيبه على متنها وملاءمة السرعة المسجلة بالجهاز مع السرعة القانونية المسموحة بذلك.

وموازاة مع ذلك تقوم الوزارة من خلال اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير بتجهيز مختلف مصالح الأمن الوطني والدرك الملكي بأجهزة الرادار لتشديد مراقبة السرعة على المحاور التي تعرف كثافة في السير والتنقل، وعلى المستوى القانوني والتنظيمي تعمل الوزارة حاليا على مراجعة النصوص المنظمة لقطاع النقل بمنظور جديد يرتكز على عنصر السلامة الطرقية من خلال إعادة تنظيم قطاع تعليم السياقة وتأهيل السائقين الحرفيين وتقويم قطاع المراقبة التقنية للسيارات بصفة عامة مع تشديد المراقبة على نشاط النقل العمومي المسافرين بصفة خاصة.

كما ستشمل الإصلاحات الوزارات التي تعتزم الوزارة إدخالها على قطاع السلامة الطرقية عدة جوانب أهمها التنسيق المكثف والفعلي بين جميع المتدخلين في هذا المجال وتقليص تدخل العنصر البشري في مختلف مراحل تنظيم امتحانات نيل رخص السياقة بكل أصنافها، وإجراء الفحوص التقنية بواسطة الوسائل الآلية المتطورة عملا بالتجارب التي أقدمت عليها الدول المتقدمة في هذا المجال والتي تمكنت بفضلها من التحكم فيالعوامل المؤدية إلى حوادث السير.

وغدا إن شاء الله سوف تنعقد لجنة الداخلية وسوف نتدارس إن شاء الله مشكل حوادث السير وفي نفس اليوم سوف تسلم اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير 25 رادار للدرك الملكي والأمن الوطني وكذلك عدة أجهزة، غدا إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته في هذه الجلسة آخر سؤال في حصة اليوم يتعلق بالتأخير في تسليم بعض البقع الأرضية بحي الرياض للمستشار السيد محمد أمبارك التامك فليتفضل لطرح سؤاله.

✱ المستشار السيد محمد أمبارك التامك :

شكرا،

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة المستشارة

إخواني المستشارين

حقيقة فسؤالي يتعلق بأشخاص ساهموا في المشروع حي الرياض لمدة 25 سنة ومازالوا ينتظرون وخاصة المجموعة 14 و25 في حي الرياض بالرباط.

ولا يخفى على السيد الوزير طول هذه المدة والمواطنون المساهمون ينتظرون تسليمهم هذه البقع الأرضية، لا شك أن الأغلبية قد توفوا، ومنهم من حصل على تقاعده، ولم يقع الجواب عليه بحصوله على بقعة أرضية في السنوات الماضية ولم تعط لهم تعليمات محددة أوزمن محدد لتسليمهم تلك البقع. وهناك العديد الذي مازال ينتظر.

وسؤالي هو خصيصا سؤال فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية ماهي توجيهات السيد الوزير وحكومة صاحب الجلالة بصفة عامة حول هذه القضية والتي طالت مدتها وفاقت 25 سنة على أداء المواطنين لواجبهم وينتظرون البقع الأرضية ولم تتوصل بأي جواب أو زمن محدد لحصولهم على هذه البقع.

إذن الإنسان سلم نقوده ليحصل على بقعة في الشهر المقبل أوالسنة المقبلة وإذا به ينتظر 25 سنة، ما هي.. رغم أن الدولة في جميع أنحاء المملكة نراها أكثر من مرة ولا نقول العشرات من المرات وهي تقوم بنزع الملكية لأناس ساكنين، وهؤلاء الأشخاص سلموا أموالهم في ذلك الوقت ومازالوا ينتظرون، من جهة الوزارة تتملص وتقول أن هذا المشروع بيد شركة أخرى ومن جهة أخرى فإن في ذلك الوقت كان البناء ومواد البناء بثمن أي أنه كان بإمكانه أكثر من الآن أن يقوم بترميم وبناء البقعة الأرضية لو كان قد حصل عليها ونظرا لطول هذه المدة.

ولهذا نطرح هذا السؤال على السيد الوزير وننتظر الجواب الذي يرضي الجميع وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للسيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان

✱ السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

شكرا السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

أريد في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم على اهتمامه بمشروع حي الرياض، وأريد أن أؤكد له بالمناسبة أنني أشاطر حزن وقلق المستفيدين الذين لم يحصلوا بعد على بقعهم في المناطق 14 وجزء من منطقة 15 ومنطقة 25 بحي الرياض. مدة الإنتظار بكل احترام ليست ٢٥ سنة لأنه بدأ المشروع في الدراسة سنة 1976.

كما يعلم الجميع مشروع حي الرياض يحتوي على 560 هكتار موزعة على 25 منطقة معمارية تم تجهيز 85% من هذه المساحة وتسليم 22 منطقة عاى 25 فإن الباقي هو 15% وباقيين المستفيدين من القطاع 14 والذين هم 238 وجزء من 15 وهما 75 والمنطقة 25 وهما 388، مازالوا المواطنين ينتظرون الحصول على بقعهم.

وأريد أن أقف لحظة في هذا المستوى كي أشكر السيد وزير الدولة المحترم ووزير الدولة في الداخلية على ماجاء به ولأول مرة أمام هذا المجلس الموقر حول تنبيه فيما يخص مشروع حي الرياض، وفعلا أظن وأريد أن أؤكد هنا أنه وزارة الدااخلية وخاصة المصالح التي تتكلف بأراضي الجموع لعبت دورا أساسيا في إنجاح هذا المشروع. بقي15% هذه وكنت في نقاش هنا في المجلس من خلال هذه الجلسة المباركة، ربما أتمنى أنه يأتي الحل على يد السيد النائب المحترم بهذه المناسبة. وأكد لي السيد وزير الدولة أنه سيقف وسيدعم الحلول التي هي في طول النقاش حاليا مابين جميع المصالح المعنية من شركة

تهيىء الرياض التي أسندت لها مسؤولية إنجاز وإتمام هذا المشروع تحث مراقبة صندوق الإيداع والتدبير كما يعلم الجميع والمصالح الإدارية الأخرى، كمصالح وزارة الداخلية، مديرية الشؤون العقارية والسادة العمال المحترمين المعنيين بالمشروع.

فإن 15% هذه الباقية من المشروع، أتمنى أن يكون الحل لها قريب جدا ويمكنني أن أقول أنه ستقف كتابة الدولة في الإسكان إلى جانب جميع المصالح المعنية من أجل إنهاء المشروع في أقرب وقت ممكن. وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

تعقيب للسيد المستشار

✱ المستشار السيد محمد امبارك التامك :

شكرا للسيد الوزير، وحقيقة الححنا على طول الزمن والتماطل وكنا ننتظر من السيد الوزير أن يعطينا وقتا محددا في هذه الحالة. لأنه كما قلت أن التجهيز بدأ في 76 ولكن لايخفى على السيد كاتب الدولة أنه قبل بداية المشروع يبدأ المستفيدون في الأداء في كل حالة أو في كل قرية فالأداء يكون مسبقا وفعلا بدأ الناس يؤدون من ذلك الوقت، وهؤلاء الأشخاص الذين تحدثت عنهم فقد أدوا واجبهم في ذلك الوقت ومن تم وهم ينتظرون، ونحن اليوم في زمن السرعة وأصبحت الساعة أكثر طولا عند الإنسان فما بالك في 25 سنة من الإنتظار.

لذا نطلب من السيد الوزير وقد كان عليه أن يعطينا الوقت المحدد الذي تتطلبه هذه الحالة تنويرا لنا وللرأي العام الوطني، وتكون هذه الفئة من رعايا صاحب الجلالة ارتياح حتى يصلهم هذا الحق، إذن نحرمهم من البناء في ذلك الوقت ومن الشراء في ذلك الوقت لأنهم ضمنوا الشراء وبقوا مكتف الأيدي لاهنا ولا هناك فلا بقعة ولاسكن ومن ذلك الوقت وهم ينتظرون ونحن نريد من السيد الوزير أن يحدد لنازمنا معينا حتى يرتاح هؤلاء الأشخاص وتصلهم بقعهم وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير،

✱ السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

شكرا السيد الرئيس،

أول أداء تم في الخزينة العامة لصالح المشروع هو يونيو 1976 وليس من قبل، إذن بدأت الأداءات في نصف سنة 1976 وتم إعطاء فوائد لهذه الأداءات نظرا للتعطيل، فلأول مرة وأظن ربما أول مشروع والمشروع الوحيد الذي أعطى فوائد لأداءات المستفيدين انطلاقا من تاريخ الأداء إلى حين تكوين الشركة التي هي، اليوم، شركة عمومية، وهي المسؤولة اليوم على إتمام المشروع.

فإذن هنا نوع من الأخذ بعين الإعتبارحق المستفيدين من التعطيل.

والنقطة الثانية هو أنه لم يتم تغيير ثمن البقع ورغم الزيادة في التكاليف فبقي الثمن مستقرا وأقولها للسادة المستشارين، فثمن الأرض الذي يطبق اليوم على المستفيدين اللذين لم يتوصلوا ببقعهم هو 143 درهم للمتر مربع (م2) في الوقت الذي ثمن السوق يساوي اليوم فيه المتر المربع في السوق 2000 درهم. فإذن تعتبر الشركة العمومية التي لها علاقة وربط مع المستفيدين أنها يجب أن تبقى على العهد وبالتالي لاتغير الثمن، فإذن رغم كل هذا ورغم الزيادة في الكلفة وكلفة التجهيز فالثمن المطبق على المستفيدين هو نفس الثمن 143 درهم المتر مربع اليوم وفي آخر هذا القرن وهو أقل من ثمن «الموكيت».

فيما يخص الإنتظار فيجب أن نأخذ بعين الإعتبار السيد المستشار المحترم مأساة العائلات والتي.. لأننا تكلمنا على العائلات التي تنتظر ولكن نتكلم ويجب أن نتكلم عن عائلات الكيش التي مازالت لم تذهب للمكان التي يجب أن تذهب إليه، لأن هذه هي الصعوبة، فهذه وضعية اجتماعية للناس الذين ينتظرون من جهة الذين سيستفيدون من البقع ويبنوا منازلهم ومن جهة أخرى وضعية اجتماعية للناس الذين يلزمهم كذلك، لأنهم كذلك مواطنين مغاربة والذين هم سكان الكيش، قبائل الشياظمة وغمرة وهما 400 عائلة ينتظرون أن يذهبوا للسكن في المكان الذي سنجهز ولهم إن شاء الله في المستقبل القريب. والذي ستجهزه الشركة لأنه كتابة الدولة تحاول أن تدعم الحلول وتقف إلى جانب الجميع من أجل إيجاد الحلول في أقرب وقت ممكن.

وأريد أن أختم لأقول أنه دون هذا فجميع المستفيدين وهم 3800 مستفيد، عفوا 4200 مستفيد والذين توصلوا ببقعهم وبالرسم العقاري وجميع أوراقهم ولم نجد أي قضية في المحاكم اليوم تهم هذا المشروع. فإن هناك فعلا مشاكل وهناك صعوبات وهناك انتظار طويل بالنسبة للمستفيدين ولكن من جهة أخرى هناك مجهود لإتقان الأعمال من أجل نهاية المشروع في أحسن الظروف ولكي نجعل هذا المشروع مشروعا يشرف بلادنا.

فإذن بهذه المناسبة وهذه آخر كلمة أريد أن أشكر السادة المستفيدين عن طريق هذا المجلس، السادة المستفيدين الذين ينتظرون وكذلك الناس الشياظمة وغمرة على قبول الحلول التي تناقش الآن من أجل إيجاد الحل النهائي. وشكرا. واسمحوا لي إذا أطلت السيد الرئيس المحترم لأنه لي الحق مادمت أنا الأخير.

السيد الرئيس :

الآخر مدخر، ونظرا لأهمية الموضوع كان من الواجب الإستماع إلى جميع هذه الإيضاحات فشكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، كان هذا آخر سؤال ونكون بذلك قد درسنا وناقشنا جميع الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال.

قبل رفع الجلسة أخبر المجلس الموقر بأن لجنة العدل والتشريع ستجتمع غدا الأربعاء على الساعة التالتة لدراسة بعض مواد القانون الداخلي على ضوء قرار المجلس الدستوري.

نسجل بارتياح في هذا الصدد بأن المجلس الدستوري صادق على الأغلبية الساحقة لفصول قانوننا الداخلي، بطبيعة الحال هنالك بعض الملاحظات وبعض الإعتراضات على بعض الفصول لايتجاوز العدد 14 وبعض الأحيان ملاحظات بسيطة.

على كل نحن على موعد يوم الثلاثاء المقبل بحول الله مباشرة من بعد الأسئلة الشفهية أي في حدود الساعة السادسة لدراسة هذه المواد على ضوء قرار المجلس الدستوري.

على هذا الأساس وإذا تمكنا من تقرير اللجنة في الوقت القانون المحدد فستكون لنا جلسة أولى وهي العادية للأسئلة الشفهية على الساعة الثالثة والجلسة الثانية على الساعة السادسة لدراسة القانون الداخلي والمصادقة عليه بكيفية نهائية، شكرا للجميع ورفعت الجلسة.